وزارة شؤون القدس

# سياسات الهدم في مدينة القدس:

## سياسة لتهويد المدينة تحت غطاء قانوني

وزارة شؤون القدس

# سياسات الهدم في مدينة القدس:
# سياسة لتهويد المدينة تحت غطاء قانوني

الباحثة الرئيسية: ربا عبادة مسودة، خبيرة البحوث والدراسات، وزارة شؤون القدس.

مراجعة وتقييم: د. رائد بدر، أستاذ التاريخ، جامعة بيرزيت.

إشراف عام: وزارة شؤون القدس

فلسطين- القدس- الرام- ضاحية الأقباط.

هاتف: 02 2345275

فاكس: 02 2351985

البريد الإلكتروني: info@moja.pna.ps

الموقع الإلكتروني: www.moja.pna.ps

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة شؤون القدس

في حالة الاقتباس يُرجى الإشارة الى المطبوعة كالآتي: "سياسات الهدم في مدينة القدس: سياسة لتهويد المدينة تحت غطاء قانوني" وزارة شؤون القدس، القدس- فلسطين، 2023

# الفهرس


الملخص التنفيذي ..... 4

تمهيد ..... 5

أولاً: الإطار المفاهيمي لسياسات الهدم في السياق الاستعماري الإسرائيلي ..... 6

ثانياً: مبررات الهدم في القدس الشرقية: سياسة تمييزية عنصرية ..... 8

ثالثاً: المخططات الهيكلية لأراضي القدس الشرقية : التداعيات وعلاقتها بالهدم ..... 10

رابعاً: المنظومة القانونية الإسرائيلية: ضرورة لتبرير عمليات الهدم في القدس المحتلة ..... 16

الخلاصة ..... 19

قائمة المصادر والمراجع ..... 20

الملاحق ..... 24

# الملخص التنفيذي


سياسات الهدم في مدينة القدس: سياسة لتهويد المدينة تحت غطاء قانوني

تُعتبر سياسة الهدم التي اتبعتها إسرائيل من السياسات الممنّهجة والقديمة, منذ نشأة دولة الاحتلال عام 1948, حيث كانت قد دمرت مئات القرى والمدن الفلسطينية آنذاك, واتبعت هذه السياسة في مدينة القدس تحديداً, تحت ذريعة العقاب الجماعي.

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ عام 1967 إجراءاتها المُجحفة حيال مدينة القدس, من أجل إحكام السيطرة عليها, عن طريق اتباع سياسات أحادية, تُخالف الشرعية الدولية, والتي تهدف بالدرجة الأولى الى تهويد الواقع الديموغرافي والتاريخي في المدينة, وفرض سياسة الأمر الوقع, ومنذ قرار ضم القدس الشرقية عام 1967, سعى الاحتلال الى تهويد مدينة القدس, لمنع أي سيادة فلسطينية عليها.

ولا تنفصل السياسة الممنهجة والطويلة التي تتبعها إسرائيل في القدس الشرقية, عمّا تُخطط له منذ أمدٍ طويل, والذي يتمثل في مصادرة أكبر مساحة ممكنةٍ من الأراضي, لإقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة, بالرغم من أنَّ هذه الإجراءات تنتهك ما ورد في القانون الدولي, وهذا بدوره شكّل انتهاكاً جماعياً للحقوق الإنسانية للسكّان المقدسيين.

تأتي هذه الإجراءات ضمن سياسة التهويد التي تُمارسها إسرائيل بحق القدس, من أجل فصلها عن واقعها الفلسطيني, وذلك من خلال إتباع العديد من الوسائل والأدوات لتحقيق هدفها, وكان أهمّها سياسة الهدم في القدس الشرقية, تحت ذريعة التدابير الأمنية والعقابية التي تتحجج بها لتبرير وتمرير هذه السياسات المجحفة بحق المقدسيين.



## الكلمات المفتاحية:

القدس, التهويد, الهدم, التدابير الأمنية والعقابية, المنظومة القانونية, الصراع العربي الإسرائيلي.

# تمهيد

تعتبر قضية القدس من أكثر القضايا أهمية، والأشد تعقيداً، تحديداً في الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لأهمية المدينة من الناحية التاريخية والدينية والسياسية، والارتباط ما بين الديانات الثلاث التوحيدية في المدينة (الإسلامية، المسيحية، واليهودية) على مختلف العصور في المدينة. وهذا بدوره خلق معه مطالب ومواقف مختلفة لأطراف الصراع، والتي ارتبطت بشكل واضح في الوجدان الديني والتاريخي والحقوقي. مما جعل من قضية القدس قضية مركزية لا يمكن تجاوزها أو التنازل عنه، مهما كانت أُطر التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عموماً.[01]

إذ تُعاني القدس، أوضاعاً صعبة، والتي هي نتيجة من نتائج الفساد والإفساد المتواصل الذي تتبعه وتُمارسه السلطات الإسرائيلية، والذي يدور في مربع استعماري واحد، يهدف بشكل أساسي الى تهويد المدينة،[02] والعبرلة، والأسرلة، وما تبع ذلك من تهويد عُمراني، وعزلٍ سياسي شامل للمدينة عن باقي أحياء ومناطق الضفة الغربية، وما تبعه أيضاً من عزلٍ سياسي وإقليمي ودولي عن العالم.[03]

ولتحقيق سياستها التهويدية للمدينة، وأسرلتها، تتبع إسرائيل سياسة ممنهجة تجاه المقدسيين، تهدف بالدرجة الأولى للحد من النشاط العمراني في القدس، بموجب إجراءات وسياسات تعجيزية، ومنظومة قانونية. إضافة لتخطيط الاحتلال الإسرائيلي لتفريغ مدينة القدس من السكان العرب، وجعلها مدينة يهودية خالصة، وبالتالي يسعى الاحتلال الإسرائيلي على تعديل التوزان الديموغرافي في مدينة القدس، بما يحقق تكثيف الاستيطان، والترويج للقدس كمركز سكني، وتهجير المقدسيين، وصولاً الى سياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي وسياسات الإغلاق والعزل.[04]

وكان من أهم هذه السياسات وأقساها على المقدسيين، سياسة هدم المنازل، وما يتبعها من إجلاء للسكان من منازلهم، والتي تُعتبر من أقسى أنواع العقوبات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتحديداً المقدسيين. وتبرز قسوة المشهد في هدم البيوت في مدينة القدس، بأن هذا الهدم لا يقتصر فقط على الناحية المادية، بهدم حجارة المنزل، بقدر ما يهدم أيضاً العائلة المقدسيّة، وما يحمل معها من تأثيرٍ عليها، وهذا بدوره يؤدي الى تعرض الأُسر المقدسيّة لحالة من الخوف والقلق والاضطراب الدائم والمُستمر.[05]

بموجب ذلك، تُناقش الدراسة البحثية مسألة الهدم في السياق الاستعماري الإسرائيلي، والمبررات التي تتبعها سلطات الاحتلال لتبرير عملية الهدم المتواصلة في مدينة القدس المحتلة، وفرضها للمخططات الهيكلية على أراضي القدس الشرقية وارتباط ذلك بسياسة فرض الهدم على المدينة، وصولاً الى المنظومة القانونية التي تتحجج بها إسرائيل من أجل تبرير سياسة الهدم في القدس المحتلة.

---

**01** عبد الحميد مسلم المجالي، "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" مجلة حوليات آداب عين شمس، عدد خاص (2011)، 167.

**02** تهويد القدس: عمليّة نزع الطابع الإسلامي والمسيحي عن القدس، وفرض الطابع اليهودي عليها.
يُنظر: معجم اللغة العربية المُعاصر.

**03** عبد الناصر قاسم الفرا، "السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس: بين التهويد العُمراني والعزل السياسي،" مجلة فكر وإبداع، المجلد 88 (أكتوبر 2014)، 325.

**04** عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، "مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد،" التقرير الاستراتيجي الثامن الصادر عن مجلة البيان: الأمة في معركة تغيير القيم والمفاهيم، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مجلة البيان، تقرير 8 (2011)، 215.

**05** تهاني أحمد نمر اللوزي وزياد أمين سعيد بركات، "ضغوط ما بعد الصدمة وعلاقتها بقلق المستقبل لدى أفراد الأسر المهدمة بيوتهم من الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس،" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، العدد 37 (كانون الأول 2021)، 38.

## أولاً: الإطار المفاهيمي للهدم في السياق الاستعماري الإسرائيلي

مارست إسرائيل سياساتها الاستعمارية تجاه القدس المحتلة منذ عام 1967، وذلك من أجل تحقيق هدفها الأساسي المُتمثل في تهويد القدس الشرقية، من خلال ممارسة محو وإحلال رمزي وفعلي على أرض المدينة، لإضفاء الطابع اليهودي على المكان وتغيير طابعه وسماته الديموغرافية والطوبوغرافية.[06] ويُمكن القول إن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عامة، كان ذو طابعٍ مميز، ويعود السبب في ذلك، الى ظهور الاستعمار الإسرائيلي متأخراً مقارنة بنماذج أخرى من الاستعمار الاستيطاني.[07] وكانت السمة البارزة في الاستعمار الاستيطاني هو البقاء، وفي الحالة الفلسطينية، ما عبر عنه ثيودور هرتزل بقوله "أردنا استبدال مبنى جديد بقديم، يجب أن يهدم قبل أن يبني"[08]

حيث تقوم فكرة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على مبدأ الإزالة، والتي قد تأتي في سياقات مختلفة، كإزالة اجتماعية، ثقافية، قومية، وصولاً الى بقاء السكان الأصلانيين دون أن يكون لهم دوراً أو تأثيراً في المجتمع الجديد المستوطَن.[09] ولأن الأرض الفارغة هي الهدف الأساسي في حالة الاستعمار الاستيطاني، فإن المُستعمِر في هذه الحالة يأتي ليبقى ولا ينوي العودة الى وطنه، ويسعى الى تحقيق هدفه الأساسي وهو تحويل المُستعمرة الى وطن جديد.[10]

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإتباع أسلوب هادئ في ترحيل المقدسيين، يُطلق عليه مصطلح "سياسة الترحيل الهادئ/ الطرد الصامت،" وذلك عن طريق اتباع العديد من السياسات والأدوات للترحيل، والتي تُصنّف بأنها سياسة ترحيل ناعمة طويلة المدى. وهذا بدوره يؤدي الى خلق بيئة قاسية تساهم في طرد المقدسيين.[11] حيث في سياق النظرية الاستعمارية، نجد أنها مبنيّة على أساس ترحيل السكّان الأصلانيين، وليس استغلال الموارد والأرض، بمعنى أنها مبنيّة على البقاء في الأرض وعدم الاعتماد على السكان الأصلانيين، بل طردهم.[12] حيث يعكس تعامل الدولة المحتلة مع القدس كحيزٍ خاوي، ومكان فارغ في المُخيال الاستعماري الصهيوني وتحديداً تجاه المكان، والذي لا يُنكِر بالضرورة وجود السكّان في الحَيزَ المُحتل، ولكنه يُنكر ذوات سياسية، أو ما تُعرف بالذوات المحسوبة في هذا الحيز، فَيعمل على محوها من المكان.[13]

ويرتكز الفكر الاستراتيجي للتخطيط الإسرائيلي في القدس على أُسُس أيديولوجية، تقوم بشكل أساسي على فكرة الاستيلاء على الأرض أولاً، ومن ثم البحث على مبررات قانونية أو تاريخية لهذا الفعل، "حيث يكون الفلسطيني ضمن هذه الأيديولوجية في حالة المنفي، أو المحو،" ومن الأسس الأيديولوجية للتخطيط، تسخير التغيرّات السُكانية بالتوافق مع مصلحة التخطط الأيديولوجي، من خلال التأثير على السكان "اتباع سياسة جاذبة لليهود، وسياسة طاردة للفلسطينيين المقدسيين،" وتقوم جميع هذه المخططات تحت السياسة التنموية، لكنها تَخفي في طيّاتها مصالح احتلالية إسرائيلية ذو أهداف استراتيجية.[14] واستناداً على الوثائق الرسمية لبلدية القدس، والتصريحات من قبل القيّمون على الوضع السياسي بالنسبة للمدينة،

---

06 هنيدة غانم، "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين،" مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 47 (سبتمبر 2012)، 94.

07 Gershon Shafir, "Theorizing Zionist Settler Colonialism in Palestine. In the Routledge handbook of the history of settler colonialism / edited by Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini (2017), 339.

08 Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native," Journal of Genocide Research, 4 (2006), pp. 338.

09 وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد،" مجلة الدراسات الإسرائيلية، العدد 66 (2017)، 116.

10 المرجع السابق، 119.

11 "أثر هدم المنازل على النساء في مدينة القدس،" حقائق وأرقام: مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية، ديسمبر 2019. شوهد في 2022/12/1: https://2u.pw/c8zJkO

12 أشرف عثمان وعاصم خليل، "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: براديغم أم مفهوم؟،" مجلة عمران، العدد 35 (شتاء 2021)، 12.

13 هنيدة غانم، "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين،" 98.

14 نظمي الجعبة، الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المُتاحة (رام الله: معهد السياسات العامة، 2009)، 36

أظهرت بأن إعمار مدينة القدس كان يستند على اعتبارات قومية-سياسية، كان الهدف والقصد منها تعزيز السيطرة الإسرائيلية في جميع أنحاء مدينة القدس.[15]

وبدأت إسرائيل في سياسة التهجير ضد الفلسطينيين من الشطر الغربي للقدس عام 1948، وبعد عام 1967، انتهجت خطة ممنهجة لتهجير الفلسطينيين من الشطر الشرقي للقدس عن طريق تطبيق سياسات وإجراءات تعسفيّة ضد الوجود الفلسطيني، وصولاً الى ممارسة ضغوطات واضحة في إجراءات البناء والسكن للمقدسيين، وهدم البيوت، وهذا أدى بالنتيجة الى ارتفاع أسعار الأراضي، وصولاً الى ارتفاع تكاليف البناء وارتفاع الإيجارات.[16] وقد علّلت إسرائيل فعلها الاستعماري الاستيطاني تجاه القدس بأنه "إحقاق تاريخي،" حيث أعلنت إسرائيل أنها لن تعود الى الوراء بخصوص مدينة القدس، وستعمل كل ما بوسعها من أجل تحقيق تهويد المدينة، والذي يعني عملياً إحلال المشهد اليهودي مكان المشهد الفلسطيني الأصلاني.[17]

وتحقيقاً لذلك، فرضت إسرائيل العديد من القوانين العنصرية التي كان الهدف الأساسي منها هو مصادرة الأراضي وزيادة الاستيطان،[18] ويمكن القول إن هذه هي السمة البارزة في السياسة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية التي تقوم على أساس السيطرة على الأرض مهما كلف الثمن.[19]

ولم يقتصر الأمر على فرض القوانين التي استخدمتها إسرائيل للسيطرة على الأرض، وإنما شمل ذلك الى إقرار سياسات التخطيط، ومن الواضح بأن إتباع سياسة التخطيط في حالة الصراع بشأن الحيّز، وفي مجتمعات مُتصارعة، يُستخدم كأداة بيد الطرف القويّ الذي يمتلك القوة، وذلك من أجل فرض سياساته وتوجّهاته على الطرف الضعيف. وهذا ما طبقته إسرائيل على القدس من أجل تحقيق السيطرة والهيمنة على الحيز.[20] حيث إن فرض أمر/قانون التخطيط من قبل الدولة المُستعمرة حول تحديد استخدامات الأراضي في الحيّز (سواء أكان الحيّز المدني أو القروي)، فإنه يمنع بناء أو تطوير الحيز دون الحصول على إذن/ رخصة من مؤسسات التنظيم التي تعتبر جزءاً من تطبيق قوة الدولة وذلك لتحقيق سياساتها الحيّزية في السيطرة على موارد الأرض وما يمكن أو يمنع البناء عليها.[21]

بموجب ذلك، تستعرض الدراسة من خلال الإطار المفاهيمي للهدم في السياق الاستعماري الإسرائيلي في القدس، مبررات الهدم في القدس الشرقية كسياسة تمييزية عنصرية، والمخططات التي فرضتها إسرائيل على أراضي مدينة القدس وكيف كانت مبرراً ومدخلاً لإتمام عمليات الهدم.

---

15 هيئة التحرير، " سياسة التمييز: مصادرة الأرض: التخطيط والبناء في القدس الشرقية،" مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، العدد 24 (خريف 1995)، 172.

16 حليمة أبو هنية، "المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050: قراءة نقدية،" مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، العدد 4 (2019)، 70.

17 هنيدة غانم، "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين،" 95-96.

18 الهام جبر شمالي، "قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي وأثره على الفلسطينيين،" مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 46 (2020)، 119.

19 Sara Salazar Hughes, "Unbounded Territoriality: Territorial Control, Settler Colonialism, and Israel- Palestine," Settler Colonialism Studies 10, No. 2 (2020), pp. 1-4.

20 راسم خمايسي، "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 72 (خريف 2007)، 44-45.

21 راسم خمايسي، "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين،" مجلة المستقبل العربي، العدد 525 (نومفبر 2022)، 47-48.

## ثانياً: مبررات الهدم في القدس الشرقية: سياسة تمييزية عنصرية

فرضت إسرائيل منذ حرب حزيران 1967 سيادتها على 70كم$^2$ من أراضي القدس الشرقية، وصادرت ما يُقارب 25كم$^2$ من مساحتها، لبناء الأحياء اليهودية. بالمقابل خُصص ما يُقارب 8 % من مساحة القدس الشرقية فقط لحاجة السكان المقدسيين.[22] ونفّذت إسرائيل العديد من العمليات من أجل تهويد القدس، وانطلقت في أولى عملياتها التهويدية، في اليوم التالي لاحتلال القدس "اليوم التالي لحرب حزيران 1967،" وأُولى هذه العمليات التهويديّة، سياسة الهدم والبناء، والتي بدأت في هدم حي المغاربة، وحارة الشرف داخل البلدة القديمة، والسعي لإقامة الحي اليهودي داخل هذه البلدة، والتي تبلغ مساحتها كيلو متراً مربعاً.[23] إذ سعت إسرائيل الى تدمير ومسح عدداً من الأحياء العربية، وإجلاء الأحياء والمنازل الى خارج المدينة، والذين بلغ عددهم حينها الى 6500 فلسطيني.[24] واستمرت في اتباع هذه السياسة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

حيث تسعى إسرائيل الى تهجير المقدسيين من داخل القدس، وذلك من خلال عدم منحهم رخصاً للبناء، ويتم ذلك بفرض الضغوطات على المقدسيين، للخروج من داخل حدود البلدية الى خارج البلدية. هذا من جانب، أما الجانب الآخر، هو مسألة تنظيم البناء، إذ لا يُسمح للفلسطيني أخذ الرخصة داخل المدينة، أو أن يبني أكثر من ثلاث طبقات، في حين أن الحق المسلوب يُعطى لليهود في القدس، إذ تُشير الإحصائيات الى أن ما يتم بناءه لليهود في منطقة رأس العامود حوالي 115 % من مساحة الأرض، أي ما يُعادل 6 طبقات، أما المقدسيين لا يبعد عنه حوالي 10 أمتار، لا يُسمح لهم بالبناء أكثر من 50 % والذي يُشكل طبقتين.[25]

وسعت إسرائيل الى الاستمرار في السياسات المجحفة بحق مدينة القدس، وذلك من أجل تهويدها، من خلال إصدار العديد من القوانين التي تتعلق بالتخطيط والبناء،[26] وما عزّز الوضع القانوني لإسرائيل في مدينة القدس، موجات البناء التي كانت تقوم بشكل أساسي على تغيير المشهد المادي والديموغرافي للمدينة المقدسة.[27] حيث يتضح أن سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية كانت ولا زالت تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها إسرائيل من أجل تهويد المدينة، وإفراغها من سكانها المقدسيين، وصولاً الى القضاء على الهوية المقدسية الفلسطينية.

ولم يقتصر الأمر فقط على مسألة التخطيط والبناء، وإنما وصل التضييق الى درجة فرض السلطات الإسرائيلية الاحتلالية شروطاً تعسفية حول مسألة الحفاظ على الإقامة، وإلغائها فيما لو بقي المقدسي خارج مدينة القدس مدة تزيد عن سبع سنوات، أو في حالة ما لو حصل على جنسية من بلد آخر.[28]

وتدليلاً على هذه السياسة العُنصرية التي تُمارسها إسرائيل تجاه البيوت المقدسية، تُشير الإحصائيات الى أن أوامر هدم المباني مستمرة وبشكل تَصاعدي، وهذا زاد من احتمالية فرضيتين. أولاً، عدد المباني غير المرخصة في زيادة مستمرة نتيجة السياسة العُنصرية، وثانياً، تصاعد حملة هدم المباني في القدس بشكل كبير.[29] ويبدو واضحاً بأن نطاق البناء غير المرخّص اتسع نطاقه في شرقي القدس، وجاء ذلك نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلية المُجحفة حيال المقدسيين، والتي دفعت بالأخير الى معايشة أزمة سكن حادة. بالمقابل، فقد أتاحت السياسة الإسرائيلية للسّكان اليهود البناء على نطاق واسع، بالإضافة الى توفير أموالاً طائلة لهم. وتحقيقاً لهذه السياسة، صادرت إسرائيل ثُلث الأراضي التي ضمّتها، وأقامت عليها أحياءً

22 دانييل زيدمان، "تمهيد الحلبة لسباق مع الزمن في هدم المنازل العربية في القدس،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 32 (خريف 1997)، 143.

23 زبير سلطان، "تهويد القدس في البرنامج السياسي الصهيوني،" مجلة الفكر السياسي، العدد 36 (كانون الأول 2010)، 156.

24 عبد اللطيف دحية، "القدس وسياسة التهويد،" مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، العدد 1 (2021)، 107.

25 زبير سلطان، " تهويد القدس في البرنامج السياسي الصهيوني،" 156.

26 فوزي سعيد الجبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية،" مجلة جامعة الأقصى، العدد 2 (يونيو 2022)، 107.

27 Menachem Klein, "Jerusalem as an Israeli Problem—A Review of Forty Years of Israeli Rule over Arab Jerusalem," Israel Studies, Vol. 13, No. 2. (Summer, 2008). Pp.56.

28 عبد الحميد المجالي، "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" 177.

29 نظمي الجعبة، "الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المُتاحة،" 36

يهودية، وألغت جميع الخرائط الهيكلية الأردنية التي كانت سارية المفعول في المناطق التي ضمّتها. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، قامت بلدية القدس بإعداد خرائط هيكلية لجميع الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، وكان الهدف منها هو تقييد البناء في الأحياء.[30]

إذ يُكلف منح الترخيص للبناء الواحد (25-30) ألف دولار،[31] والحصول على الرخصة تحتاج الى نحو 9 سنوات على أقل تقدير، وغالباً ما يأتي الرد بالرفض بخصوص هذه الرخص، بعد مسيرة طويلة من المعاناة،[32] ونتيجة ذلك يلجأ المقدسيين الى البناء غير المرخص، مما يؤدي الى صدور قرارات من البلدية لهدم المنازل، وهذا يأتي تحت سياسة الترحيل الهادئ. وبالتالي كانت مسألة البناء غير المرخص هي نتيجة حتمية لسياسة الاحتلال الإسرائيلية التي تَهمل بطريقة ممنهجة التخطيط المدني. بالمُقابل، يُعطى اليهود أولوية للبناء، في حين يُرفض للجانب المقدسي، حتى اعطاءه رخص البناء.[33] وما زالت إسرائيل تمارس انتهاكها، من خلال تدمير منازل المواطنين بحجة عدم الترخيص، وهذا يُعتبر خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 وتحديداً في المادة (53) والتي تنص على أنه "يُحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات.." ولكن يبدو واضحاً أن إسرائيل إنما تهدف من هذه السياسة الى تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية من ضمنها القدس وادعائهم بأحقيتهم غي الأرض.[34]

وتستخدم إسرائيل وسيلة أخرى حول مسألة الأراضي والبناء في مدينة القدس، وهي تقليص مساحات الأراضي المخصّصة للسكان الفلسطينيين، من خلال إعلان هذه الأراضي أو المناطق بأنها "حدائق وطنية في شرق المدينة،" من أجل تقييد البناء والتطوير بشكل شبه مُطلق، حيث يُمنع البناء في الأراضي التي تُصنف على أنها حدائق عامة.[35]

واستناداً على ما سبق، تستخدم إسرائيل سياسة الهدم ضمن ما يُعرف بالإجراء العقابي، وتحديداً في القدس الشرقية، منذ بداية الاحتلال وحتى الآن، إذ تدعي الجهات الرسمية الإسرائيلية بأن هذا الإجراء جاء تحت ذريعة ردع الفلسطينيين عن تنفيذ عمليات المُقاومة، بالرغم من أن ذلك يدخل في إطار "العقوبات لجماعية" والتي يُحرمها القانون الدولي، ومخالفاً للشرعية الدولية.[36] إذ نصّت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، في نص المادة (33) على أنه "تُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب،" إلا أن إسرائيل ما زالت تُمارس انتهاكها بحق البيوت المقدسية، والمنشآت، وعمليات الاستيطان في مدينة القدس.[37]

وكان الدور الفاعل في إصدار أوامر الهدم، الجمعيات الاستيطانية، وتحديداً جمعيتي إلعاد وعطريت كوهانيم، حيث تجري تفتيشاً دورياً حول أعمال البناء غير المرخص في القدس الشرقية وتحديداً في حي سلوان، حيث تُقدم معلومات للوحدات المُختصة في بلدية القدس، وصولاً الى مصادرة الأراضي المعنية في المرحلة اللاحقة. ومن هنا تُعِد البلدية أوامر إما إدارية أو قضائية، جُلّها تتعلق بهدم المنازل.[38] ومنذ عام 1967 وحتى اليوم، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإصدار أوامر هدم لمنازل المقدسيين في القدس الشرقية، وتتبع إسرائيل سياسة الهدم الجماعي، والتي تعتبر سياسة تُهدد مناطق متعددة في القدس، وهذا أثار قلقاً كبيراً على مصير المقدسيين، وتحديداً ما يواجهه حي سلوان، وحي الشيخ جراح، وتخوفهم من خطر

30 هيئة التحرير، "الهدم الذاتي: بلدية القدس تُجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفسهم،" مجلة المقدسية، العدد 2 (ربيع 2019)، 162.

31 نعمان عاطف عمرو، "تهويد مدينة القدس-خطوات حثيثة نحو الأسرلة 1967-2016،" مجلة العلوم والدراسات الإنسانة، العدد 24 (2016)، 13.

32 فوزي سعيد الجبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009" دراسة في الجغرافيا السياسية،" 108.

33 نعمان عاطف عمرو، "تهويد مدينة القدس-خطوات حثيثة نحو الأسرلة 1967-2016،" 13.

34 خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي (رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، 2001)، 176.

35 هيئة التحرير، "هدم البيوت غير المرخصة في شرقي القدس،" مجلة المقدسية، العدد 4 (شتاء 2019)، 193.

36 هيئة التحرير، "هدم البيوت كوسيلة عقاب،" مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: بتسليم، تشرين الثاني 2017.
شوهد في: 2023/1/3: https://bit.ly/2nzxt9S

37 نبيل الرملاوي، "الانتهاكات الاسرائيلية في القدس بموجب القانون الانساني الدولي،" شؤون فلسطينية، العدد 252 (يناير 2013)، 4.

38 أنطوان فرير، هدم المنازل والإخلاء القسري في سلوان: نقل إسرائيل للفلسطينيين من القدس (رام الله: مؤسسة الحق، 2020)، 30.

إخلائهم من منازلهم.[39] ويتضح بأن اتباع نظام الاستملاك والهدم في القدس الشرقية، إنما جاء تحت حجج كثيرة، أهمها الاستيلاء على البيوت عن طريق منظمات متخصصة في هذا المجال والعمل، ومدعومة ومحمية من قبل الحكومة، وهذا في سبيل فرض سياسة الأمر الواقع على القدس.[40]

وتحققاً لذلك، فرضت إسرائيل العديد من المخططات الهيكلية على أراضي القدس الشرقية، وكانت بمثابة الحجج القانونية التي تحججت بها لتبرير عمليات الهدم لمنازل المقدسين.

## ثالثاً: المخططات الهيكلية لأراضي القدس الشرقية: التداعيات وعلاقتها بالهدم

يسعى أي احتلال أو استعمار الى فرض نظامٍ قمعي، يستخدم من خلاله سياسة التخطيط والهدم والتعمير، وذلك من أجل تأكيد أحقيته في الأرض، ويتضح أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم سياسة "التخطيط المُنحاز" لأقصى حد، والتي تعتبر أكثر السياسات ذات المنهجية العالمية وذات الفعالية على أرض الواقع، من أي قوة متسلّطة.[41] ويُمكن القول بأن التخطيط الإسرائيلي يعتبر أعلى مراحل الاستعمار الاستيطاني، حيث سعت إسرائيل الى تطوير نظام تخطيطٍ وبنى تحتية، راسخاً من ناحية قانونية، ومطبقاً بكفاءة. وكانت القدس جوهرة التخطيط الإسرائيلي، من خلال ترجيح كفة الميزان لمصلحة اليهود، ودمج القدس بالتوجه الإسرائيلي الشامل، وصولاً الى تهويد المدينة.[42]

إذ بعد استكمال احتلال مدينة القدس بشقها الشرقي عام 1967، أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس)،[43] أمراً عسكرياً يحمل الرقم (2)، بموجبه ألغى الإدارة الأردنية على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفرض القانون الإسرائيلي على القدس الذي يُعرف بقانون "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 26 يوليو 1948 الذي خوّل الحكومة ضمّها لأي مساحة مما يُسمى بأرض إسرائيل لحدود دولتها.[44] وتنفيذاً للأطماع الجيولوليتيكية في تحقيق سيطرتها على شرقي القدس وتهويدها، قامت إسرائيل في 26 من يونيو 1967 بإجراء إحصاء سكاني في المناطق التي ضمتها. وحتى تُكسب هذا القرار صفته السياسية، وتعطيه غطاءً قانونياً، أقر الكنيست الإسرائيلي في 27 من يونيو 1967 مشاريع لثلاثة قوانين،[45] وفي 28 يونيو 1967 أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي إعلاناً بموجب المادة (8أ) من قانون البلديات "إعلان القدس (توسيع نفوذ البلدية)-5727 لسنة 1967." ومع صدور هذا الإعلان أصبحت المناطق التي ضُمت الى إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بموجب مرسوم أنظمة السلطة والقضاء- (والتي يُقصد بها شرقي القدس الموسعة) -واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية.[46]

وبموجب ذلك، تحددت حدود "بلدية القدس" عقب حرب 1967، والتي كانت تضم (430,000 يهودي، 200,00 فلسطيني) يُقيمون داخل حدود البلدية التي رسمتها إسرائيل، وكان حينها يقطن في القدس الغربية ما

---

**39** هيئة التحرير، تقرير خاص: "أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء غير المرخّص،" الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)، نيسان 2009، 2-3.

**40** عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، "مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد،" 226.

**41** جِف هالبر، "القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى المتروبوليتانية،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52 (خريف 2002)، 167

**42** نور عرفة مهى السّمان ورجا الخالدي، "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 112 (2017)، 181.

**43** عوزي نركيس: قائم ما يُسمى بالمنطقة الوسطى خلال حرب 1967.

**44** أحمد سعيد دحلان، "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية،" مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، العدد 2 (يونيو 2013)، 322.

**45** القوانين التي سنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 27 يونيو 1967 ما يلي: (قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء رقم (11) -5727 لسنة 1967، قانون بتعديل قانون البلديات رقم (6) -5727 لسنة 1967، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة 5727 لسنة 1967)، على أن تسري هذه القوانين من تاريخ إقرارها من الكنيست.
يُنظر: أحمد سعيد دحلان، "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية،" مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، العدد 2 (يونيو 2013)، 322.

**46** أحمد سعيد دحلان، "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية،" 322.

يُقارب 98 % من السكان اليهود، وعززّت إسرائيل قبضتها الإقليمية على القدس الشرقية العربية. فنحو 93 % من القدس الشرقية أضيف اليها بعد حرب حزيران 1967 وذلك تحقيقاً لأهداف السيطرة.[47] وبعد ضم القدس الشرقية، لم تُقدم السلطات الإسرائيلية خطة شاملة للمدينة، باستثناء مخطط تفصيلي للمدينة يعود الى سنة 1959 تُعرف (خطة محلية رقم 62)،[48] وسعت إسرائيل للاستفادة قدر الإمكان من المُخططات التي فُرضت إبّان فترة الحكم العثماني (وسنستعرض في الدراسة أهم المخططات على سبيل المثال لا الحصر). إذ كان بدايتها مخططات منذ عام 1918 وحتى عام 1944، حيث تم تعديل المخططات عام 1982، من خلال نشر المخطط 1/28 لمنطقة القدس، ليكون هذا بديلاً للمخطط البريطاني (RJ-5)، والذي كان يهدف لزيادة عدد المستعمرات، ومنع إعطاء تراخيص للأبنية في المناطق الزراعية، والحد من التوسع العمراني للقرى الفلسطينية المقدسية ومنع تواصلها.[49] ويتضح بموجب ذلك، أن حدود مدينة القدس لم تكن ثابتة منذ احتلالها عام 1948، وإنما تغيّرت وتوسعت على مدار 70 عاماً، بما يتلاءم مع المخططات الاستعمارية الإسرائيلية.[50]

وبالتالي، أطلقت إسرائيل مجموعة من المخططات الإسرائيلية بخصوص مدينة القدس، وتعتبر هذه الخطط تصوراً للقدس الشرقية، وسعت الى فرض هذه الخطط وذلك كغطاء قانوني الزامي لجميع المناطق والتخطيط داخل بلدية القدس، وسيتم التطرق الى أهم المخططات التي فرضتها إسرائيل على مدينة القدس على سبيل المثال لا الحصر.

كان أول المخططات التي وضعتها إسرائيل للقدس عام 1968 وهو "المخطط الرئيسي للقدس،" والذي يشمل كل من الآتي "الحوض المقدس (قلب المدينة) والذي يشمل البلدة القديمة المسّورة والمنطقة المُحيطة بها، خاصة جبل الزيتون وجبل النبي داوود. ومركز المدينة التجاري (المدينة الداخلية): والتي تضم كل المنطقة التي تحيط بالبلدة القديمة (الحوض المقدس) لتصل الى جبل المكبر جنوباً، (ومحانيه يهودا)،[51] غرباً، والتلة الفرنسية شمالًا. وأحياء سكنية (المنطقة المحيطة بالمدينة الداخلية) والتي تشمل كل الأحياء السكنية والصناعية والتجارية والخدماتية داخل حدود البلدية"[52] وبالإضافة الى مشروع القدس الكبرى "1993" بموجب هذا القانون مَنَعَ وزير الداخلية صلاحية توسيع أي هيئة بلدية، وأصبحت المدينة تضم المدينة القديمة، ومطار قلنديا والشيخ جراح وصور باهر، والقدس الغربية تحت مسمى (القدس الكبرى)، وبموجب ذلك وُسّعت حدود القدس الشرقية من 6000 الى 73000 دونم، واستناداً الى ذلك أصبحت القدس الشرقية تضم عدة دوائر، الأولى، حدود بلدية القدس الشرقية الموسّعة، والدائرة الثانية، وهي القدس الكبرى والتي تضم شطريّ المدينة وطوقاً من المستعمرات التي أنشأت بعد عام 1967، وتبلغ مساحتها (260000) والثالثة، تُسمى حاضرة القدس وتضم الطوق الثاني من المستعمرات التي أنشأت حول القدس، وتبلغ مساحتها (340000).[53]

وفرضت إسرائيل مخطط القدس "2000" والذي أعلنت فيه إسرائيل ولأول مرة خطة شاملة تُعرف باسم خطة القدس الكبرى 2000،" أو خطة "2020" حيث جرى تقديم النسخة الأولى من هذه الخطة والتي تُعرف باسم التقرير (4) رسمياً في أيلول/سبتمبر 2004 من قبل رئيس بلدية القدس "أوري لوبوليانسكي" وتمت الموافقة عليه من قبل لجنة التخطيط المحلية في نيسان 2007، واستمر نقاشها من قبل لجنة التخطيط

47 جِف هالبر، "القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى والمتروبوليتانية،" 155- 156.

48 أماني محفوظ، "سياسة السيطرة الإسرائيلية في القدس: الاتجاه لأدوات مختلفة،" مجلة شؤون فلسطينية، العددان 275-276 (2019)، 60.

49 هيا فتحي قاسم سليمان، "التخطيط الوطني المكاني لمواجهة المخططات الإسرائيلية في الضفة الغربية،" ورقة بحثية منشورة، جامعة النجاح الوطنية (أيار 2019)، 14.

50 حليمة أبو هنية، "المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050: قراءة نقدية،"74.

51 محانيه هودا: حي من أحياء القدس، يقع الى شمالي شارع يافا، وتم تأسيس الحي في العام 1887 على اسم يهودا نافون، أحد مؤسسي الحي، ويرتبط اسم الحي بالسوق الكبير الواقع فيه.

52 نظمي الجعبة، "الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة،" 43.

53 محمد عبد الرحمن وسلوى عبد العال، "التخطيط العُمراني من أجل العُدوان: التخطيط الإسرائيلي للمناطق الخضراء العامة في مدينة القدس كوسيلة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية،" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية، العدد 19 (2011)، 272.

الإقليمي حتى أيار/مايو 2008. وفي نوفمبر 2008 تم انتخاب "نير بركات،"[54] رئيساً لبلدية القدس، والذي أوصى بتأخير التصديق عليها، ورغم عدم المصادقة عليها قانونياً من قبل آلية التخطيط الإسرائيلية، إلا أنها بقيت كإطار دليليّ للتخطيط في المدينة.[55] حيث جاءت هذه الخطة لمواجهة خطر الازدياد السكاني الفلسطيني في المدينة وفق ما رد في هذه الخطة والعمل على المحافظة على نسبة (70 % / 30 %) والتي تعني (70 % يهودي مقابل 30 % عربي)، وجاء المخطط ليتجاهل الاحتياجات التنموية الفلسطينية حتى عام 2020، ولم يُخصص أي مساحة من الأرض للتنمية الصناعية أو التجارية أو السياحية، وطالب المخطط حل مشكلة نقص البناء في الجانب الفلسطيني من خلال استغلال الأرض في المناطق السكنية بنسبة 100 % وتحويلها الى مناطق مكتظة سكانياً وغير قابلة للتطوير.[56]

ويتضح أن هذه الخطة السياسيّة، تستخدم التخطيط المدني كأداة لضمان سيطرة اليهود على المدينة، من خلال استملاك الأراضي وبناء أحياء جديدة لليهود وتعزيز كثافة الأحياء اليهودية القائمة، وفي ذات الوقت تُقر الخطة بالأزمة السكنيّة الحادة التي تعاني منها الأحياء المقدسية بسبب ضعف البنية التحتية، وتسعى الى ترسيخ سياسة التفرقة في المعاملة ضد الفلسطينيين، إذ تُخصص 2300 دونم فقط لبناء مساكن للفلسطينيين، مقارنة بـ 9500 دونم لليهود الإسرائيليين، متجاهلة النمو السكاني الفلسطيني في القدس الشرقية.[57]

وبموجب ذلك، دفعت إسرائيل بسكان الأحياء الفلسطينية في القدس منذ عام 1967 الى البناء دون توافر ترخيص، ضمن سياساتها التي تقوم على أساس تهويد القدس، من خلال مصادرتها للأراضي لصالح المستوطنات، وبالتزامن مع إقرار القليل من خطط البناء التي تُشجع وتؤدي في المقدسيين الى مغادرتهم لأرضهم.[58] إذ تُشير السياسة الإسرائيلية الى أن المخططات الهيكلية تُستخدم كأداة بطرف الذي يَملك القوة "إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال،" من أجل فرض مصالحه على الطرف الضعيف "الطرف الفلسطيني،" لتحيق سيطرتها على الأرض عن طريق السيطرة على تخطيط الحيّز، عبر القوانين المختلفة التي تُشرعها إما من قبل وزارة الداخلية، أو عن طريق البلدية.[59] ويعترف القانون الإسرائيلي بالمخططات المحددة وفق قانون التخطيط والبناء، وهو المخطط القطري، اللوائي، المحلي، والمفصّل.[60] ويتضح أن المحاولات الإسرائيلية العامة من المخطط السياسي العام، إنما يسعى الى تحقيق هدف التهجير القسري، والذي يُعرف ويُشار اليه في الدوائر الإسرائيلية غير الرسمية باسم "الترحيل الصامت،" وهذا يُصنف في مصاف الجرائم في القانون الدولي.[61]

تقوم المخططات الهيكلية التي تفرضها إسرائيل على مدينة القدس، على أساس فكرة منع البناء وتحديداً للطرف العربي "الفلسطيني المقدسي،" وبالمُقابل، يكون هناك تصاعد واضح في بناء المستوطنات الإسرائيلية على أراضي القدس. بالإضافة الى استخدام وسائل قانونية كآلية من أجل الاستيلاء على الأملاك العقارية في القدس تحت حجة المصلحة العامة، أو تصنيفها على أنها أراضي أثرية.[62] ويتضح بأن السكن يعتبر أداة سياسية تستخدمها بلدية القدس التابعة للاحتلال وحكومة إسرائيل، وذلك من أجل خلق تفوق يهودي، على حساب المقدسيين، وبالتالي بدأت تظهر الأهداف الجيوسياسية، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 وحتى اليوم. وبالتالي، يتضح بأن التطهير المكاني إنما يستهدف الأرض، ويسعى الى ترحيل وتهجير سكانها طوعاً، من خلال ما تمارسه من سياسات

54 نير بركات: رئيس بلدية القدس الغربية المُنتخب في الفترة ما بين 2008-2018.
55 أماني محفوظ، "سياسات السيطرة الإسرائيلية في القدس،" 60.
56 محمد عبد الرحمن وسلوى عبد العال، "التخطيط العُمراني من أجل العُدوان: التخطيط الإسرائيلي للمناطق الخضراء العامة في مدينة القدس،" 272.
57 نور عرفة مهى السّمان ورجا الخالدي، "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة،" 176.
58 عميرة هاس، "إسرائيل تدفع بسكان القدس الشرقية الى مسار هدم مخطط له سلفاً،" مجلة المقدسية، العدد 4 (شتاء 2019)، 205.
59 نظمي الجعبة، "الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المُتاحة،" 38-39.
60 راجية أبو عقل، تقرير: "التخطيط والبناء: قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 2008، 18.
61 إيال وايزمن، "الهندسة المعمارية الديموغرافية في القدس،" مجلة حوليات القدس، العدد 8 (شتاء-ربيع 2009)، 21.
62 أحمد الرويضي، "التخطيط الهيكلي وسياسة هدم منازل المقدسيين: قضية حي البستان في سلوان مثالاً،" مجلة المقدسية، العدد 7 (صيف 2020)، 77.

تجـاه المقدسـيين وتجـاه حقهـم فـي أرضهـم ومسـكنهم.[63]

ويواجـه سـكان القـدس الشـرقية نقصـاً حـاداً فـي المسـاكن، ويعـود السـبب فـي ذلـك الـى السياسـة الإسـرائيلية التـي تقـوم علـى عـدم توفيـر التخطيـط المناسـب للأحيـاء الفلسـطينية، وتُشـير الإحصائيـات الـى أن هنـاك نقـص حـاد فـي المسـاكن، بسـبب العـدد الكبيـر للسـكان الفلسـطينيين، والذيـن أقامـوا فـي القـدس "داخـل الجـدار" تخوفـاً مـن فقـدان هويتهـم كمقيميـن فـي المدينـة، فيمـا لـو انتقلـوا للسـكن خـارج حـدود بلديـة القـدس التـي حددتهـا إسـرائيل.[64] حيـث تتبـع إسـرائيل سياسـة ممنهجـة تهـدف للحـد مـن النشـاط العُمرانـي فـي القـدس، وتفـرض مجموعـة مـن الإجـراءات والقوانيـن التـي تجّبـر المقدسـيين علـى القيـام بالبنـاء المُخالـف، ومـن هنـا بـدأ يُعانـي المقدسـيين مـن ضائقـة سـكنيّة مهمـة تفتقـد الحـد الأدنـى مـن شـروط الحيـاة الطبيعيـة والتـي تتقاطـع مـع معاييـر الإسـكان المجتمعـي العصـري.[65] بالإضافـة الـى وضـع العراقيـل الكثيـرة أمـام البنـاء، مـن خـلال تحويـل الأراضـي الـى أراضـي للمنفعـة العامـة، وأراضـي خضـراء، بالمقابـل تقديـم القـروض والتسـهيلات والامتيـازات أمـام البنـاء اليهـودي.[66]

واسـتناداً لمـا تَقـدم، تقـوم سياسـات التخطيـط الإسـرائيلية فـي مدينـة القـدس علـى تحقيـق غايـات محـددة، منهـا، إحاطـة الوجـود العربـي الفلسـطيني بشـبكة طـرق كولونياليـة، والعمـل علـى التغلغـل بيـن المراكـز والأحيـاء العربيـة لشـرذمة الوجـود الفلسـطيني وتقطيـع تواصلـه، وتأميـن السـيطرة علـى عمـق حيـزي حـول مدينـة القـدس، والعمـل علـى ضـخ اسـتيطان بشـري مـن أجـل تعبئـة الثغـور الاسـتيطانية، وتأميـن أغلبيـة اثنيـة قوميـة فـي قلـب مدينـة القـدس، وفصـل حيـزي مـن خـلال السـيطرة علـى المـكان، ونـزع القـدس مـن محيطهـا الطبيعـي.[67]

وتُشـير الاحصائيـات الصـادرة عـن مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية-الأرض الفلسـطينية المحتلـة (OCHA) فـي آخـر ثـلاث سـنوات (2020-2021-2022) الـى أن هنـاك مناطـق فـي القـدس الشـرقية تضاعفـت فيهـا عمليـات الهـدم، وتحديـداً (جبـل المكبـر، سـلوان، بيـت حنينـا العيسـوية، رأس العامـود، الطـور "جبـل الزيتـون،" وادي الجـوز).[68]

وتُشـير الاحصائيـات أيضـاً الـى أن أشـكال عمليـات الهـدم فـي القـدس (J1)،[69] وفـق الرسـم البيانـي أدنـاه، خـلال السـنوات (2020-2022)، والتـي توزعـت وفـق الآتـي (منـازل سـكنية مأهولـة 162)، (منـازل سـكنية غيـر مأهولـة 109)، (بنيـة تحتيـة 7)، (منشـآت زراعيـة 58)، (مصـادر رزق 100).[70] أمّـا بخصـوص تصنيـف المقدسـيين الذيـن تشـردوا نتيجـة عمليـات الهـدم خـلال الفتـرة (2020-2022)، فقـد تبيـن بـأن الأعـداد كانـت متزايـدة، وفـق الآتـي (الأطفـال الإنـاث 247)، (الأطفـال الذكـور 276)، (الرجـال 263)، (النسـاء 241).[71]

---

**63** علـي يعقـوب يوسـف شـاهين، "واقـع المتغيـرات السياسـية والاقتصاديـة وتأثيرهـا علـى قطـاع السـكن فـي مدينـة القـدس فـي الفتـرة الممتـدة مـن عـام 1967 حتـى عـام 2018،" رسـالة ماجسـتير، جامعـة القـدس، 2018، 59.

**64** هيئـة التحريـر، تقريـر خـاص: "أزمـة التخطيـط فـي القـدس الشـرقية: تقريـر حـول ظاهـرة البنـاء غيـر المرخّـص،" الأمـم المتحـدة: مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية، الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، نيسـان 2009، 2.

**65** تهاني أحمد اللوزي، "ضغوط ما بعد الصدمة وعلاقتها بقلق المستقبل لدى أفراد المهدمة بيوتهم من الاحتلال الإسرائيلي،" 39.

**66** نعمان عاطف عرو، "تهويد مدينة القدس: نحو خطوات حثيثة نحو الأسرلة،" 13.

**67** راسم خمايسي، "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها،"44.

**68** البيانات الواردة أدناه في الرسوم البيانية معتمدة على الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية-الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA) للمزيد يُنظر: https://bit.ly/30iNWhS

**69** القـدس (منطقـة J1): هـو ذلـك الجـزء مـن محافظـة القـدس والـذي ضمـه الاحتـلال الإسـرائيلي اليـه عنـوة، بعيـد احتلالـه للضفـة الغربيـة عـام 1967، وتضـم منطقـة (J1) تجمعـات (كفـر عقـب، بيـت حنينـا، مخيـم شـعفاط، شـعفاط، العيسـوية، شـيخ جـراح، وادي الجـوز، بـاب السـاهرة، الصوّانـة، الطـور "جبـل الزيتـون،" القـدس "بيـت المقـدس،" الشـيّاح، رأس العامـود، سـلوان، الثـوري، جبـل المكبـر، السـواحرة الغربيـة، بيـت صفافـا، شـرفات، صـور باهـر، أم طوبـا).

يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 19، 20.

**70** البيانات الواردة أدناه في الرسوم البيانية معتمدة على الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية-الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA). للمزيد يُنظر: https://bit.ly/30iNWhS

**71** البيانات الواردة أدناه في الرسوم البيانية معتمدة على الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية-الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA). للمزيد يُنظر: https://bit.ly/30iNWhS

ورصدت الدراسة عمليات الهدم في القدس (J1)، في السنوات (2009-2019)، وأشكال عمليات الهدم (منازل سكنية مأهولة، منازل سكنية غير مأهولة، بنية تحتية، منشآت زراعية، ومصادر الرزق، وغيرها)، بالإضافة تصنيف المقدسيين الذين تعرضوا للتشريد نتيجة عمليات الهدم المتواصلة. (يُنظر ملحق1).

حيث يتضح أن وتيرة الهدم في الأحياء المقدسية وتحديداً في منقطة (J1) وهي المنطقة محل الدراسة، في تصاعد منذ عام (2009-2022) استناداً للرسم البياني المرفق في الدراسة. ويعود ذلك الى السياسات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد المدينة المقدسية.

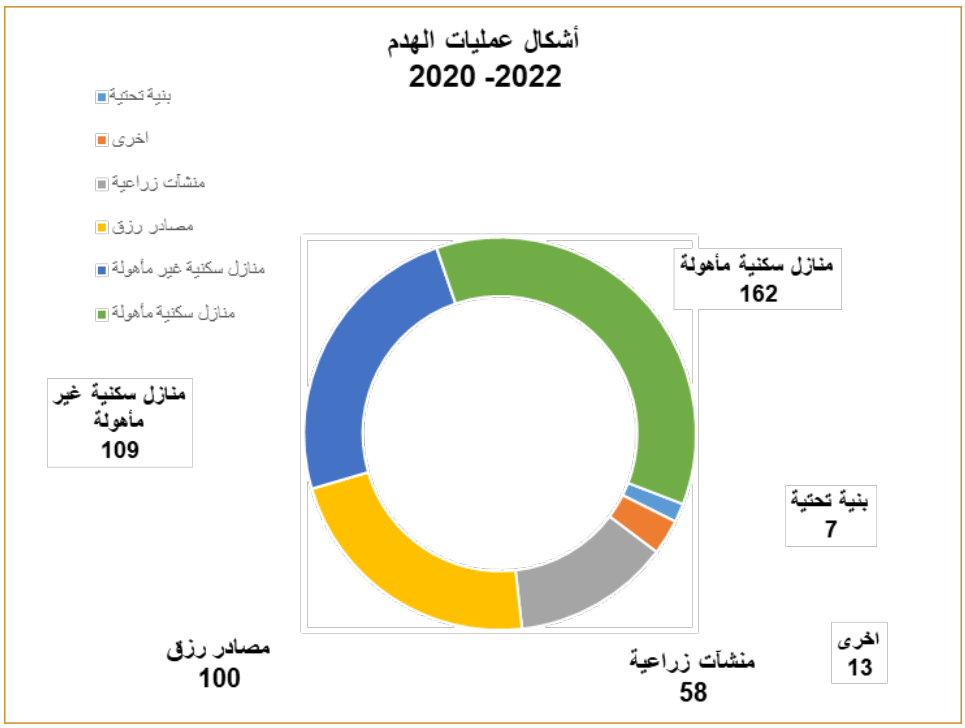


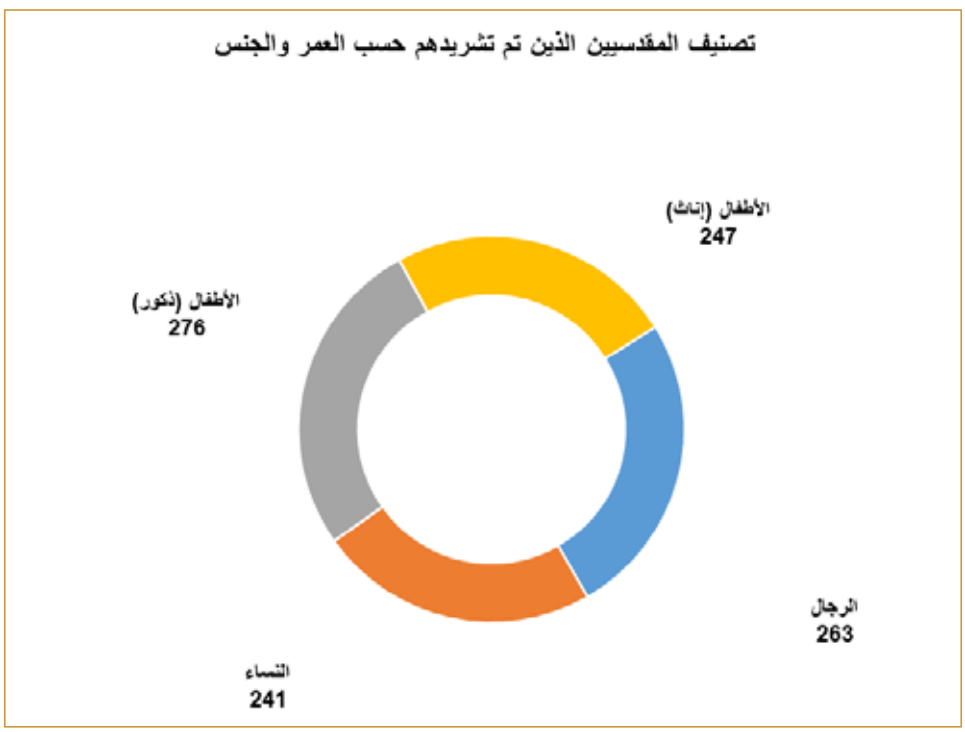

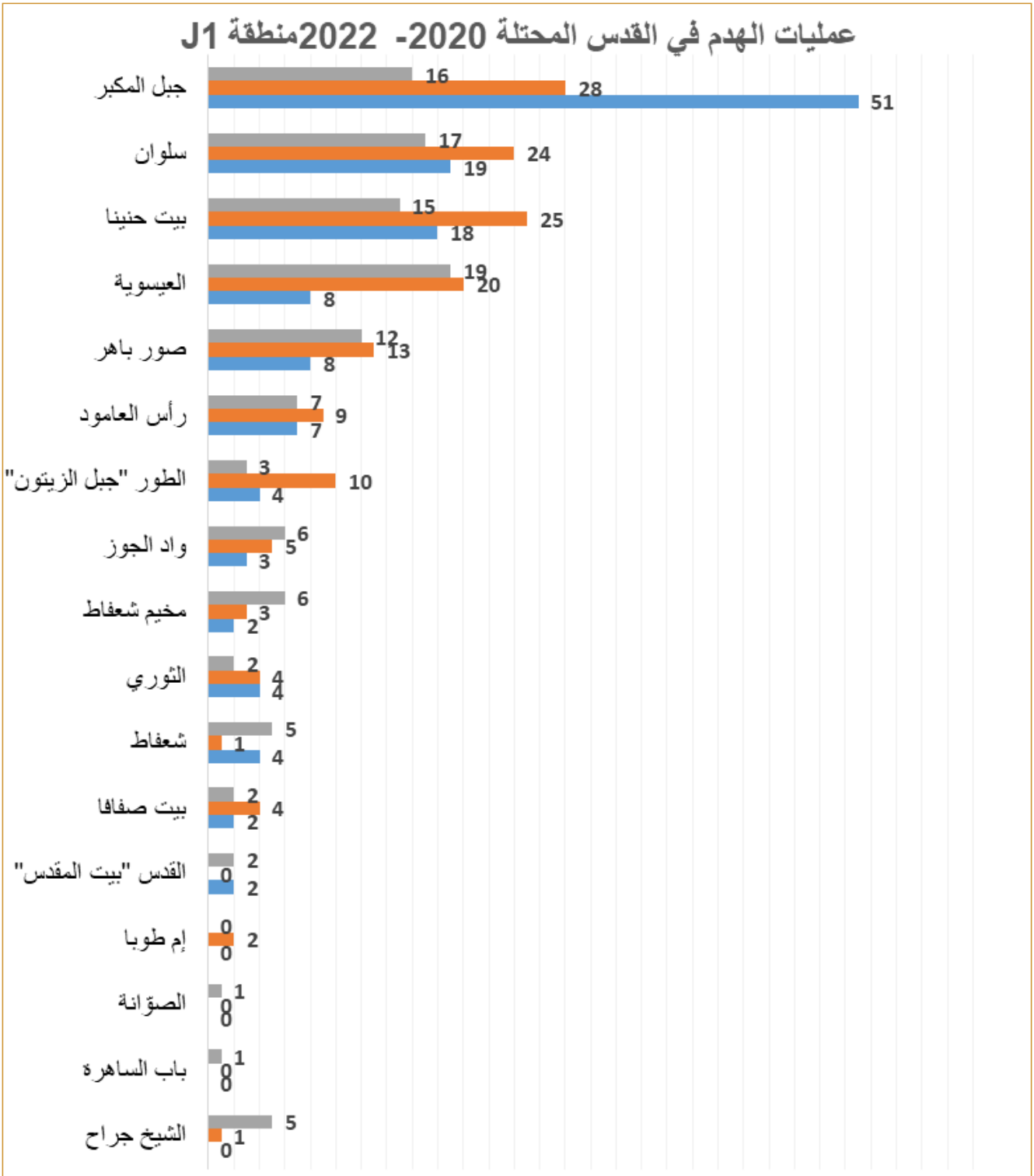


| | الشيخ جراح | باب الساهرة | الصوّانة | إم طوبا | القدس "بيت المقدس" | بيت صفافا | شعفاط | الثوري | مخيم شعفاط | واد الجوز | الطور "جبل الزيتون" | رأس العامود | صور باهر | العيسوية | بيت حنينا | سلوان | جبل المكبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2022 | 5 | 1 | 1 | 0 | 2 | 2 | 5 | 2 | 6 | 6 | 3 | 7 | 12 | 19 | 15 | 17 | 16 |
| 2021 | 1 | 0 | 0 | 2 | 0 | 4 | 1 | 4 | 3 | 5 | 10 | 9 | 13 | 20 | 25 | 24 | 28 |
| 2020 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 2 | 4 | 4 | 2 | 3 | 4 | 7 | 8 | 8 | 18 | 19 | 51 |

## رابعاً: المنظومة القانونية الإسرائيلية: ضرورة لتبرير عمليات الهدم في القدس المحتلة

تُشير القراءات التاريخية بأن هناك علاقة صيرورة ما بين الاستيطان والقانون الإسرائيلي، وكيف شكّل هذا القانون علاقة واضحة في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، والعمل على إعادة صيانة الذرائع الاستيطانية، والاصطدام بواقع يُشير الى وجود ممارسات استعمارية تسبق عملية التشريع، وهذا عكس ما هو موجود ومتبع على أرض الواقع.[72]

وهذا ما تسعى من خلاله إسرائيل، بالاعتماد على المنظومة القانونية، من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تُسهل مصادرتها للأراضي،[73] حيث كان من البديهي، قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي باتباع سلسلة من الإجراءات، لتسهيل نقل ملكية الأراضي للطرف الإسرائيلي، وتحديداً سن تشريعات قبل إعلان قيام دولة إسرائيل، بموجبها سهلت من مهمة السيطرة على الأراضي، ومن أهمها قانون أملاك الغائبين الصادر عن الكنيست الإسرائيلي سنة 1950 رقم (5710\1950)، ويعتبر هذا القانون تتويجاً لسلسة من الإجراءات والقرارات التي سبق وأن صدرت منذ عام 1948، والتي كانت مبنية على التشريعات التي كانت نافذة في فترة الانتداب البريطاني، من أهمها قانون الأراضي المحلولة، وقانون الأراضي الموات، ومرسوم دستور فلسطين.[74] إذ بعد اكتمال عمليتي ضم القدس وإجراء الإحصاء السكاني فيها، سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الى تطبيق هذا القانون على جميع الغائبين العرب على القسم المُحتل من جديد، وفتحت مكاتب حكومية في القدس، ووضعت يدها على مساحات كبيرة من الأراضي الخاصة بالمقدسيين، تمهيداً لتهويد المدينة.[75] ولا بد من الإشارة الى أن جميع هذه القوانين التي سنتها وتُسنها إسرائيل، إنما هي جميعها مخالفة للشريعة الدولية، حيث تتعمد من خلالها الأخيرة الى منع الفلسطينيين من البناء لأغراض السكن أو لأي أغراض أخرى، وتصدر أوامر الهدم للمباني التي أُقيمت دون ترخيص في ظل غياب أي خيارات أمام أصحابها.[76]

استمرت الممارسات الاحتلالية تجاه مدينة القدس، وتحديداً في الأحياء العربية منها، وذلك من خلال إصدار أوامر من محاكم القدس، للعمل على إخلاء العائلات الفلسطينية المقدسية لمنازلهم التي عاشوا فيها عقوداً من الزمن، وأهم هذه الأحياء في مدينة القدس، حي سلوان في القدس الشرقية،[77] وما يشهده اليوم حي الشيخ جراح، إذ تدعي إسرائيل بأن الأرض هي ملكاً لليهود. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تسعى إسرائيل الى فرض تدابير مالية وعقابية وقانونية على عائلات الأحياء المقدسية، مما يضطر بهم الى هدم منازلهم في الوقت الذي تفرض فيه إسرائيل عليهم غرامات باهظة، وصولاً الى إصدار أحكام بالسجن بحقهم، وفقدانهم لمنازلهم.[78]

ويعتبر قانون التنظيم والبناء لعام 1965، والذي سنتّه السلطة التشريعية، العمود الأساسي لقضية التخطيط والبناء في إسرائيل، بالإضافة الى ما تبعه من صدور مراسيم سُنت بموجبه، والعديد من القوانين الأخرى المتعلقة بشكل غير مباشر بالبناء، كقانون الأراضي. حيث يتضح بأن الأنظمة المشتقّة من هذا القانون

---

72 عبد الجبار زكي عبد قاعود، "مشروع قانون التسوية الإسرائيلي (تسوية التوطين 2017) والآثار المترتبة حال تطبيقه على محافظة القدس،" ورقة بحثية، مؤتمر يوم القدس الثالث عشر "القدس في المشهد الفلسطيني،" جامعة النجاح الوطنية، (ابريل 2017)، 13.

73 واكيم واكيم، "لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان 45-46 (2001)، 98.

74 حسين عاهد حسين عيسه، "عقارات الغائبين الفلسطينيين في ظل قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لسنة 1950 وتعديلاته،" مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 31 (سبتمبر 2020)، 605.

75 إسحق أحمد حمدان علي، "الوضع القانوني للملكية العقارية في فلسطين في ظل الأوامر العسكرية الإسرائيلية،" جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه، 2013، 8.

76 هيئة التحرير، "التهديم الذاتي: بلدية القدس تُجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفيهم،" 163.

77 Human Rights Watch. (2020). Israel and Palestine Events of 2020.
Seen: 17\12\2022: https://bit.ly/3BJipd1

78 أنطوان فرير، هدم المنازل والإخلاء القسري في سلوان، 34-35.

شُرّعت على يد وزير الداخلية، وذلك بموجب الصلاحية التي تُمنح له بموجب هذا القانون.[79]

وبالتالي يعتبر قانون التنظيم والبناء لعام 1965، هو الآلية الأساسية للتنظيم والبناء في إسرائيل، ويَعتبر هذا القانون الحكومة بأنها المخطط الأعلى في الدولة، وهي التي تقف على هرم مؤسسات التنظيم والبناء، وهي المسؤولة عن تصديق المخططات جميعها، وتضم مؤسسات التنظيم والبناء التي تكون تحت حكومة إسرائيل،[80] من ناحية السلم التخطيطي،[81] والذي يشمل المجلس القطري للتنظيم والبناء،[82] لجنة البنى القومية، اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء،[83] واللجنة المحلية للتنظيم والبناء.[84]

ومن أهم القوانين التي تندرج تحت المنظومة القانونية التي تستند اليها إسرائيل في ممارستها لسياسة الهدم في القدس، قانون "كمينتس: (تعديل 109 لقانون التخطيط والبناء 1965)،" والذي صادقت عليه الكنيست في 5 من نيسان 2017، حيث وسع هذا القانون الصلاحيات الإدارية لإسرائيل في مسألة هدم البيوت والعقوبات ومخالفات التخطيط والبناء، وهي تعتبر بالأصل صلاحيات تمييزية. أضف الى ذلك، يقيّد هذا القانون إمكانية التدخل القضائي، ويُقلص إمكانيات النقض القضائي في القضايا المُشابهة، حيث يُقيّد القانون إمكانية المتضررين من الادعاء عن أنفسهم أمام المحكمة، ضد أوامر الهدم أو الإخلاء.[85]

بالإضافة الى صدور قانون "أساس: القدس عاصمة إسرائيل (تعديل رقم 2)،" والذي صادقت عليه الكنيست يوم 1 كانون الثاني 2018، حيث يُضيف هذا القانون بنداً، من خلاله يُقيد إمكانية حدوث تغيير في منطقة نفوذ بلدية القدس، والتي تشمل في داخلها حتى اليوم المناطق التي ضُمت بشكل غير قانوني، والتعديل هذا من شأنه أن يُصعّب إعادة المناطق المحتلة التي ضمت بشكل غير قانوني للبلدية في حال التوصل الى أي اتفاقية سلام.[86]

ويبدو واضحاً أنه ولأسباب سياسية، وأيديولوجية، لا يوجد لدولة إسرائيل حتى اليوم دستور، واستعاضت بدلاً من ذلك، بإصدار قوانين أساس تَصدُر عن الكنيست الإسرائيلي، وفي مجمل هذه القوانين التي تصدر من الأخيرة، لا يوجد في القضاء الإسرائيلي قانون ينص على حق المواطن في السكن. وبالتالي، إن عدم وجود

---

79 راجية أبو عقل، تقرير: "التخطيط والبناء: قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 2008، 10.

80 قيس يوسف ناصر، "التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية،" مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 54 (2014)، 54.

81 السلم التخطيطي يشمل مؤسسات التخطيط، وهي المسؤولة عن مسألة التخطيط، وهي مقسّمة كالآتي، حكومة إسرائيل، المجلس الطريّ للتخطيط والبناء، اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، لجنة خاصة للتخطيط والبناء، لجنة مشتركة للتخطيط والبناء، لجنة محلية للتخطيط والبناء، لجنة لإكمال مخطط، سلطة الترخيص المحلية، اللجنة الفرعية للالتماسات التابعة للمجلس القطري للتنظيم والبناء، اللجنة الفرعية للالتماسات التابعة للجنة اللوائية، لجنة الالتماس اللوائية، وزير الداخلية، لجنة الحفاظ على الأراضي الزراعية والمساحات المفتوحة بالإضافة الى لجنة الالتماس التابعة لها، لجنة المباني الأمنية، بالإضافة الى لجنة الالتماس التابعة لها، لجنة مياه الشواطئ بالإضافة الى لجنة الالتماس التابعة لها، لجنة الحفاظ على الآثار بالإضافة الى لجنة الالتماس التابعة لها، اللجنة الدولية للتخطيط والبناء من أجل البنية القومية، لجنة شؤون الهدم والبناء.

يُنظر: راجية أبو عقل، التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 19-20.

82 المجلس القطري للتنظيم والبناء، من أهم صلاحياته تقديم الاستشارة للحكومة فيما يتعلق بسياسة التخطيط القومية بالإضافة الى تشريع القوانين، مبادرة: البحث والتصديق على المخططات القطّرة، إيداع: بحث الاعتراضات والتصديق على مخططات لوائية، بحث الاعتراضات المقدمة على المخططات المحلية والمفصلية، تقديم الاستشارة لوزير الداخلية في المجالات المحلية للتخطيط وإقامتها وتحديد موقعها، تقديم الاستشارة لوزير الداخلية فيما يتعلق بالتنظيمات المنبثقة عن قانون التخطيط والبناء.

يُنظر: راجية أبو عقل، التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 20.

83 اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، تُقسم إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" الى ستة الوية: القدس، تل أبيب، حيفا، الشمال، المركز، الجنوب، ولكل لواء لجنة لوائية للتخطيط والبناء، ومن صلاحياتها تقديم الملاحظات على خارطة المخطط القطري المقترح، المبادرة وتحضير خارطة المخطط اللوائي، صلاحية التدخل في خارطة المخطط المحلي، التصديق على مخطط محلي، تقديم الاستشارة لوزير الداخلية فيما يتعلق بحدود مجالات التخطيط المحلي، استعمال استثنائي للأراضي الزراعية والذي يتطلب تصديق اللجنة اللوائية.

يُنظر: راجية أبو عقل، التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 20-21.

84 يوجد في دولة إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال،" 84 لجنة محلية، وتبحث هذه اللجنة في مجال التخطيط المحلي، وغالباً ما يتطابق مع منطقة نفوذ السلطة المحليّة، ومن أهم صلاحياتها، تقديم الملاحظات على خارطة المخطط القطري المقترح، تقديم الملاحظات على المخطط اللوائي المقترح، بحث- فحص-استيداع وسماع الاعتراضات على المخطط المحلي، صلاحية التصديق على خارطة تقسيم قسيمة أرض مقترحة، صلاحية التصديق على طلب ترخيص للأبنية، جباية ضرائب التحسين ودفع تعويضات لكل من يتضرر من مخطط معيّن، صلاحية تنفيذ قانون التخطيط والبناء، بالإضافة الى صلاحية المرابة على الأبنية المختلفة.

يُنظر: راجية أبو عقل، التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة،" المركز العربي للتخطيط البديل، 21.

85 هيئة التحرير، "قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديموقراطية،" عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، شباط 2018، 3.

86 هيئة التحرير، "قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديموقراطية،" عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، شباط 2018، 3.

دستوراً لإسرائيل، إنما جاء ليحقق الهدف الذي تسعى من خلاله إسرائيل، وهو إحكام السيطرة على الأرض، وإبعاد الفلسطينيين وتحديداً المقدسيين في التأثير على التخطيط الخاص بالمناطق العربية.[87]

ولذلك، يمكن القول بأن تعامل إسرائيل مع سكان شرقيّ القدس كأشخاص غير متساوين، والعمل على ترحيلهم، وهدم منازلهم، إنما هو نتيجة حتمية للاستمرار في سياسة تهويد المدينة، ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت المنظومة القانونية كذريعة لتحقيق سياستها. وإن مجرد اتباع سياسة تتعمد من خلالها لمنع الفلسطينيين من البناء لأغراض السكن، أو لأغراض أخرى، وإصدار أوامر الهدم، إنما ترمي من خلالها الى إفراغ المدينة من الوجود الفلسطيني.[88]

وتستند إسرائيل في سياسة الهدم في القدس الشرقية-بالإضافة الى القوانين التي تصدرها- الى أوامر إسرائيلية، وهي نوعان، إما أوامر هدم إدارية "والتي تصدر من رئيس البلدية ورئيس لجنة التحقيق للجنة تنظيم البناء في القدس، وبهذه الحالة فإن رئيس البلدية له الحق في إصدار قرار هدم إداري لمنزل عربي بشرط ألا يكون مسكوناً مدة 30 يوماً. ويتم تعليق القرار على البيت أو العمارة أو المحل المبني، ولهم الصلاحية بهدمه خلال 24 ساعة من وقت صدور القرار، وهذا الإجراء سريع جداً لأنه مخصص للسكان العرب الذين يبنون دون الحصول على تراخيص للبناء، ولمحاربة التواجد العربي في القدس"[89]

أما الأمر القضائي المؤجل، والذي يصدر بعد إدانة المواطن بالبناء دون ترخيص، ويوجد ما يُسمى بالجزاء أو العقوبة والتي تتخذ أكثر من إجراء، من خلال فرض غرامة مالية على المواطن، أو إصدار أمر هدم قضائي مؤجل، والذي يتمثل في إعطاء المواطن فرصة لاستصدار رخصة بناء خلال مدة زمنية تتراوح ما بين السنة والسنة ونصف. وإذا لم يحصل المواطن على رخصة البناء خلال المهلة القانونية التي أُعطيت له، يكون أمام إجرائيين، إما يهدم البيت بنفسه، أو أن تُنفذ المحكمة هذا الإجراء مع دفع تكاليف الهدم والرسوم.[90]

وبموجب ذلك، يتضح أن إسرائيل سعت الى فرض منظومة قانونية تستطيع من خلالها التحكم بمسألة البناء في مدينة القدس، وتمارس سلطتها التميزية بحق المقدسيين من خلال اتباع سياسة الهدم تحت غطاء قانوني أوجدته ليخدم مصلحتها الاستعمارية الاستيطانية بالدرجة الأولى في مدينة القدس المحتلة.

87 قيس يوسف ناصر، "التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية،" 59.

88 هيئة التحرير، "الهدم الذاتي: بلدية القدس تجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفسهم،" 163.

89 هنادي الزغير وآخرون، "هدم المنازل في القدس 1967-2007،" تقرير تمهيدي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (أيار 2007)، 16.

90 هنادي الزغير وآخرون، "هدم المنازل في القدس 1967-2007،"20.

# الخلاصة

اتبعت إسرائيل منذ استكمال احتلال مدينة القدس عام 1967 سياسات وآليات هدفت من خلالها الى تهويد مدينة القدس، وتغيير الطابع العربي الفلسطيني، كانت بداية هذه السياسات في تدمير المدن والقرى والأحياء الفلسطينية، وتحديداً مدينة القدس، والتي تعتبر جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث واصلت إسرائيل سياستها المجحفة بحق القدس، والمقدسيين، واتبعت سياسات التهويد للمدينة، كان من أهم هذه السياسات هدم منازل المقدسيين، استناداً لما يتوافق مع مخططاتها القائمة على مصادرة أكبر مساحة من الأراضي، وإقامة الاحياء الاستيطانية، وفرض مخططات تهويديه لتغيير الواقع.

مارست إسرائيل سياستها في هدم المنازل في القدس، وتحت الذريعة القانونية، وذلك لربط الواقع بحالة من الصيرورة، لتحقيق سيطرتها على الأرض، وتشكيل بيئة طاردة للمقدسيين، وهذا ما أشارت اليه الاحصائيات في تصاعد وتيرة الهدم والتي تنوعت ما بين منازل المقدسيين والمنشآت وغيرها.

لا زالت إسرائيل تعمل على إيجاد حالة جديدة على أرض الواقع، من خلال اتباع سياسات تهويد لمدينة القدس، عن طريق سن مجموعة من القوانين والأنظمة والأوامر العسكرية، ومخططات تسعى من خلالها للسيطرة على الأرض، واستغلالها بما يحقق هدفها في تهويد المدينة، وهذا بالضرورة يتطلب أن يكون هناك جهود دولية ومحلية للتصدي لمثل هذه الإجراءات والسياسات في الوقت الذي تسعى من خلاله السلطات الإسرائيلية الى الحاق الضرر في البنية المعمارية والذي أثّر بصورة كبيرة على الواقع الحالي لمدينة القدس المحتلة.

# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب


- أبـو السـعود, خلـدون. أثـر الاحتـلال الإسـرائيلي وإقامـة المسـتوطنات علـى وضـع القـدس وفقـاً لأحـكام القانـون الدولـي. رام الله: وزارة الثقافـة الفلسـطينية, 2001.
- الجعبـة, نظمـي. الإسـكان فـي القـدس: بيـن مطرقـة الاسـتيطان والإمكانـات المُتاحـة. رام الله: معهـد السياسـات العامة, 2009.
- فريـر, أنطـوان. هـدم المنـازل والإخـلاء القسـري فـي سـلوان: نقـل إسـرائيل للفلسـطينيين مـن القـدس. رام الله: مؤسسـة الحـق, 2020.


## الدوريات


- أبـو هنيـة, حليمـة. "المخطـط الإسـرائيلي لبرجـزة القـدس فـي ضـوء خطـة القـدس 5800: رؤيـة القـدس 2010-2050: قـراءة نقديـة," مجلـة استشـراف للدراسـات المسـتقبلية, العـدد 4 (2019): 70.
- الجدبـة, فـوزي سـعيد. "الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي شـرق القـدس 1967-2009: دراسـة فـي الجغرافيـا السياسـية," مجلـة جامعـة الأقصـى, العـدد 2 (يونيـو 2022): 107.
- الرويضـي, أحمـد. "التخطيـط الهيكلـي وسياسـة هـدم منـازل المقدسـيين: قضيـة حـي البسـتان فـي سـلوان مثـالاً," مجلـة المقدسـية, العـدد 7 (صيـف 2020): 77.
- المجالـي, عبـد الحميـد مسـلم. "القـدس: احتـلال وتهويـد ومفاوضـات فـي طريـق مسـدود," مجلـة حوليـات آداب عيـن شـمس, عـدد خـاص (2011): 165-197.
- الرمـلاوي, نبيـل. "الانتهـاكات الاسـرائيلية فـي القـدس بموجـب القانـون الانسـاني الدولـي," مجلـة شـؤون فلسـطينية, العـدد 252 (ينايـر 2013): 4.
- اللـوزي, تهانـي أحمـد نمـر, وبـركات, زيـاد أميـن سـعيد. "ضغـوط مـا بعـد الصدمـة وعلاقتهـا بقلـق المسـتقبل لـدى أفـراد الأسـر المهدمـة بيوتهـم نـت الاحتـلال الإسـرائيلي فـي مدينـة القـدس," مجلـة جامعـة القـدس المفتوحـة للأبحـاث والدراسـات التربويـة والنفسـية, العـدد 37 (كانـون الأول 2021): 37-55.
- الفـرا, عبـد الناصـر قاسـم. "السياسـة الاسـتيطانية الإسـرائيلية فـي القـدس: بيـن التهويـد العُمرانـي والعـزل السياسـي," مجلـة فكـر وإبـداع, المجلـد 88 (أكتوبـر 2014): 325-366.
- حبـاس, وليـد. "مفهـوم الاسـتعمار الاسـتيطاني: نحـو إطـار نظـري جديـد," مجلـة الدراسـات الإسـرائيلية, العـدد 66 (2017): 116.
- خمايسـي, راسـم. "التخطيـط الحيـزي والممارسـة الاسـتعمارية الصهيونيـة فـي فلسـطين," مجلـة المسـتقبل العربـي, العـدد 525 (نومفبـر 2022), 47-48.

- ----- "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها," مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 18, العدد 72 (خريف 2007): 44-45.
- دحية, عبد اللطيف. "القدس وسياسة التهويد," مجلة الدراسات الفقهية والقضائية, العدد 1 (2021): 107.
- دحلان, أحمد سعيد. "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية," مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية, العدد 2 (يونيو 2013): 322.
- زيدمان, دانييل. "تمهيد الحلبة لسباق مع الزمن في هدم المنازل العربية في القدس," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 32 (خريف 1997): 143.
- سلطان, زبير. "تهويد القدس في البرنامج السياسي الصهيوني," مجلة الفكر السياسي, العدد 36 (كانون الأول 2010): 156.
- شمالي, الهام جبر. "قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي وأثره على الفلسطينيين," مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية, العدد 46 (2020): 119.
- عثمان, أشرف, وخليل, عاصم. "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: براديغم أم مفهوم؟," مجلة عمران, العدد 35 (شتاء 2021): 12.
- عبد الرحمن, محمد, وعبد العال, سلوى. "التخطيط العُمراني من أجل العُدوان: التخطيط الإسرائيلي للمناطق الخضراء العامة في مدينة القدس كوسيلة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية," مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية, العدد 19 (2011): 272.
- عمرو, نعمان عاطف. "تهويد مدينة القدس-خطوات حثيثة نحو الأسرلة 1967-2016," مجلة العلوم والدراسات الإنسانة, العدد 24 (2016): 13.
- عرفة, نور, السّمان, مهى, والخالدي, رجا. "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 112 (2017): 181.
- عيسه, حسين عاهد حسين. "عقارات الغائبين الفلسطينيين في ظل قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لسنة 1950 وتعديلاته," مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, العدد 31 (سبتمبر 2020): 605.
- غانم, هنيدة. "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين," مجلة قضايا إسرائيلية, العدد 47 (سبتمبر 2012): 94-108.
- محفوظ, أماني. "سياسة السيطرة الإسرائيلية في القدس: الاتجاه لأدوات مختلفة," مجلة شؤون فلسطينية, العددان 275-276 (2019): 60.
- ناصر, قيس يوسف. "التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية," مجلة قضايا إسرائيلية, العدد 54 (2014): 54.
- هاس, عميرة. "إسرائيل تدفع بسكان القدس الشرقية الى مسار هدم مخطط له سلفاً," مجلة المقدسية, العدد 4 (شتاء 2019): 205.
- هالبر, جِف. "القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى المتروبوليتانية," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 52 (خريف 2002): 167

- هيئة التحرير, "سياسة التمييز: مصادرة الأرض: التخطيط والبناء في القدس الشرقية," مجلة الدراسات الفلسطينية, مجلد 6, العدد 24 (خريف 1995): 172.
- هيئة التحرير, "الهدم الذاتي: بلدية القدس تُجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفسهم," مجلة المقدسية, العدد 2 (ربيع 2019): 162.
- هيئة التحرير, "هدم البيوت غير المرخصة في شرقي القدس," مجلة المقدسية, العدد 4 (شتاء 2019): 193.
- وايزمن, إيال. "الهندسة المعمارية الديموغرافية في القدس," مجلة حوليات القدس, العدد 8 (شتاء-ربيع 2009): 21.
- واكيم, واكيم. "لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل," مجلة الدراسات الفلسطينية, العددان 45-46 (2001): 98.


## الرسائل الجامعية


- شاهين, علي يعقوب يوسف. واقع المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على قطاع السكن في مدينة القدس في الفترة الممتدة من عام 1967 حتى عام 2018 (رسالة ماجستير). القدس: جامعة القدس, 2018, 59.
- علي, إسحق أحمد حمدان. الوضع القانوني للملكية العقارية في فلسطين في ظل الأوامر العسكرية الإسرائيلية (رسالة دكتوراه). عمان: جامعة عمان العربية, 2013.


## أوراق بحثية


- سليمان, هيا فتحي قاسم. "التخطيط الوطني المكاني لمواجهة المخططات الإسرائيلية في الضفة الغربية," جامعة النجاح الوطنية (أيار 2019).
- هيئة التحرير, "قوانين إسرائيلية جديدة تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديموقراطية," عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (شباط 2018).


## مقالات الكترونية


- أثر هدم المنازل على النساء في مدينة القدس," حقائق وأرقام: مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية, ديسمبر 2019.

## تقارير


- أبـو عامـر, عدنـان عبـد الرحمـن إبراهيـم. "مسـتقبل مدينـة القـدس فـي ظـل التهويـد," التقريـر الاسـتراتيجي الثامـن الصـادر عـن مجلـة البيـان: الأمـة فـي معركـة تغييـر القيـم والمفاهيـم, المركـز العربـي للدراسـات الإنسـانية, مجلـة البيـان, تقريـر 8 (2011).
- الزغيـر, هنـادي, وآخـرون. "هـدم المنـازل فـي القـدس 1967-2007," تقريـر تمهيـدي, الائتـلاف الأهلـي للدفـاع عـن حقـوق الفلسـطينيين فـي القـدس (أيـار 2007).
- أبو عقل, راجية. تقرير: "التخطيط والبناء: قوانين وقضايا مختارة," المركز العربي للتخطيط البديل, (2008).
- هيئـة التحريـر, تقريـر خـاص: "أزمـة التخطيـط فـي القـدس الشـرقية: تقريـر حـول ظاهـرة البنـاء غيـر المرخّـص," الأمـم المتحـدة: مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية, الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة, نيسـان (2009).


## مؤتمرات


- قاعـود, الجبـار زكـي عبـد. مشـروع قانـون التسـوية الإسـرائيلي (تسـوية التوطيـن 2017) والآثـار المترتبـة حـال تطبيقـه علـى محافظـة القـدس, مؤتمـر يـوم القـدس الثالـث عشـر "القـدس فـي المشـهد الفلسـطيني," جامعـة النجـاح الوطنيـة, (ابريـل 2017).


## المراجع باللغة الإنجليزية

**Journals**


- Hughes, Sara Salazar. "Unbounded Territoriality: Territorial Control, Settler Colonialism, and Israel-Palestine," Settler Colonialism Studies 10, No. 2 (2020), pp. 14-.
- Klein, Menachem, "Jerusalem as an Israeli Problem—A Review of Forty Years of Israeli Rule over Arab Jerusalem," Israel Studies, Vol. 13, No. 2. (Summer, 2008). Pp.56.
- Shafir, Gershon. "Theorizing Zionist Settler Colonialism in Palestine. In the Routledge handbook of the history of settler colonialism / edited by Edward Cavanagh and Lorenzo Veracini (2017): 339.
- Wolfe, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native," Journal of Genocide Research, 4 (2006), pp. 337.


**Website**s


- Human Rights Watch.
- OCHA.

## عمليات الهدم في منطقة (J1) منذ (9002-9102), وفقاً لبيانات (AHCO).

عمليات الهدم : بيت حنينا 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 151 | 581 | 534 |

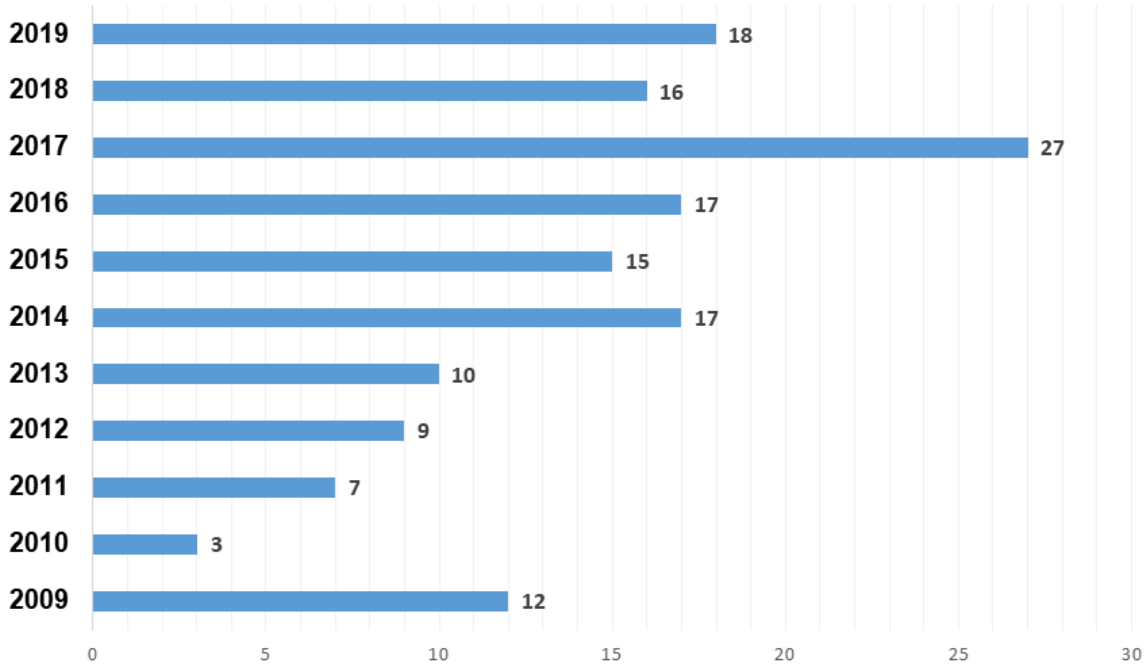


أشكال عمليات الهدم

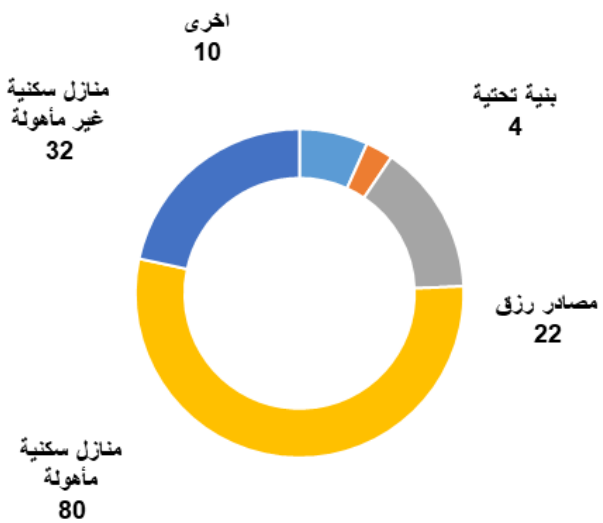


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

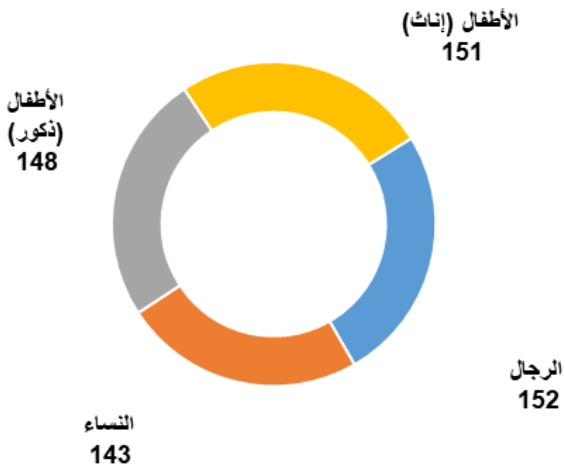

عمليات الهدم : البلدة القديمة 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 47 | 65 | 184 |

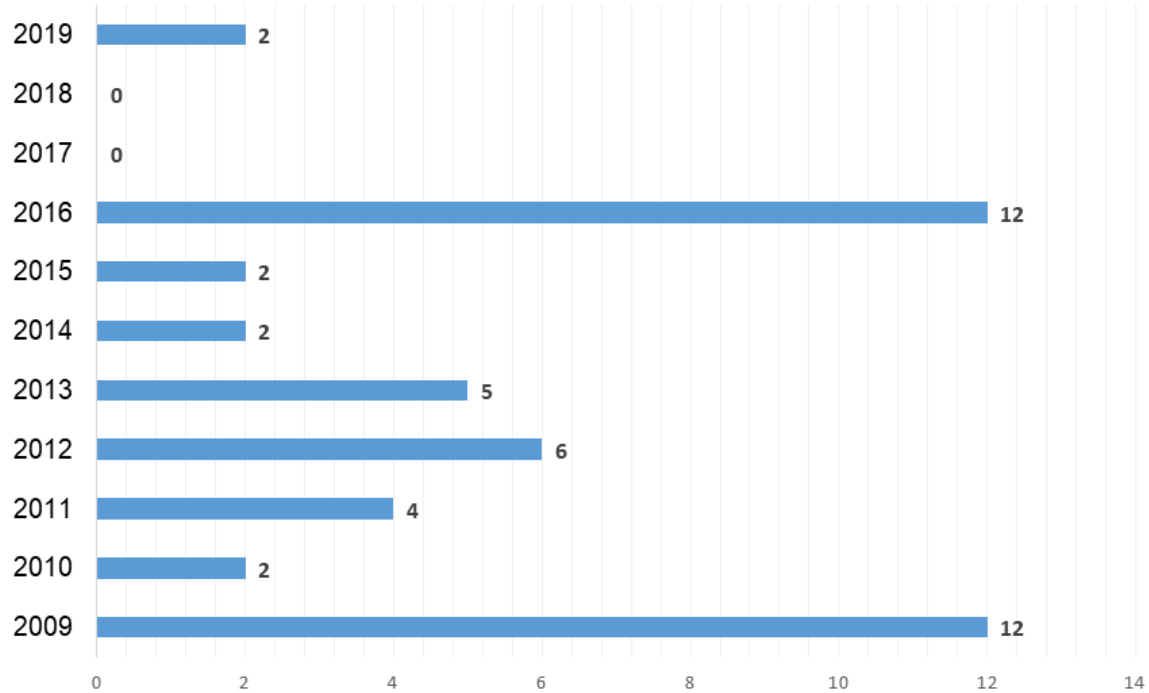


أشكال عمليات الهدم

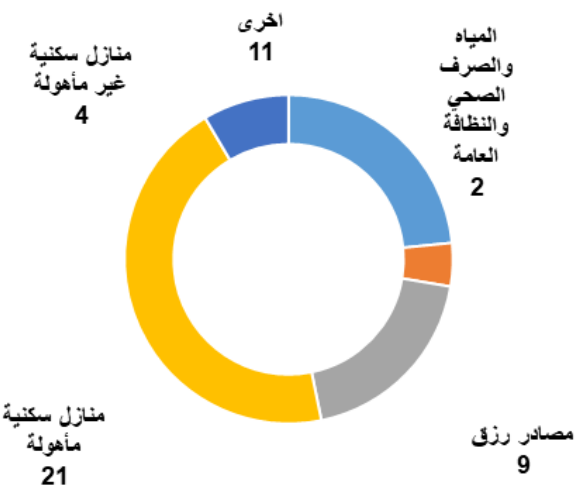


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

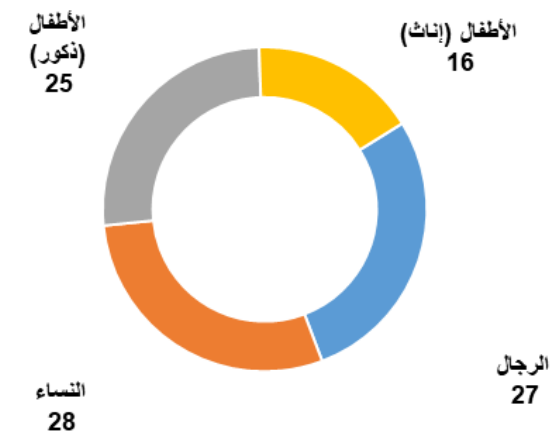

عمليات الهدم : العيسوية 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 120 | 64 | 636 |

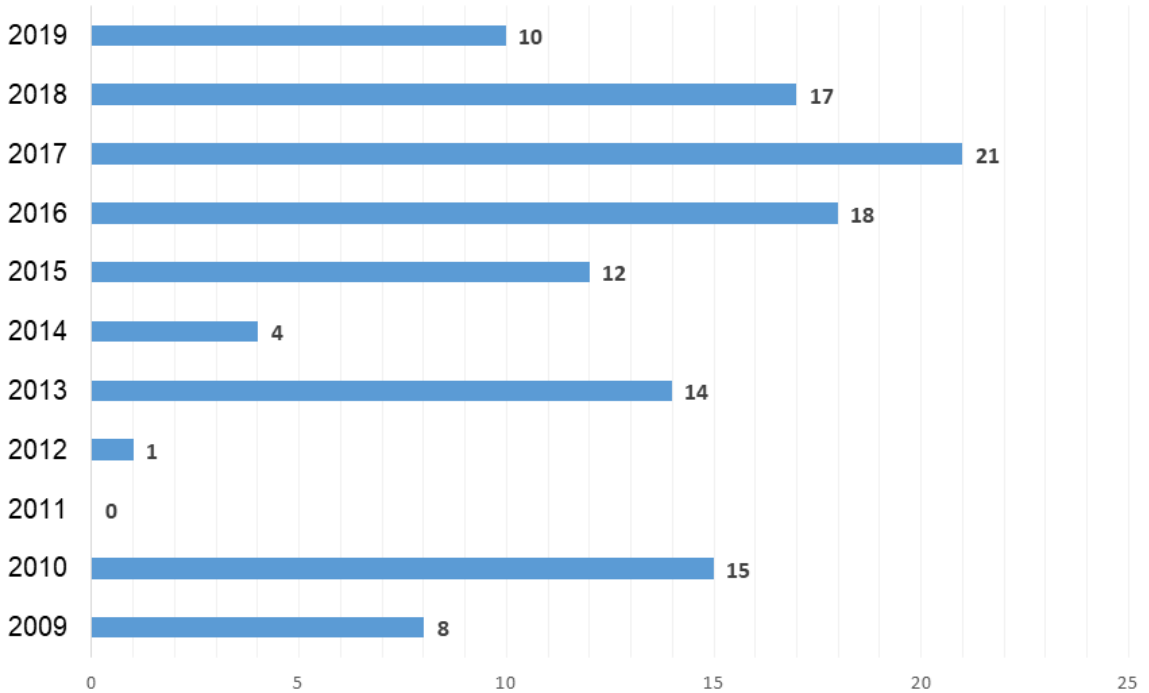


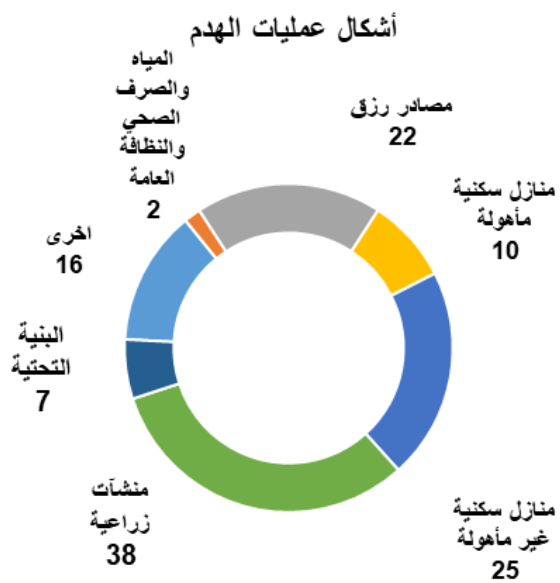


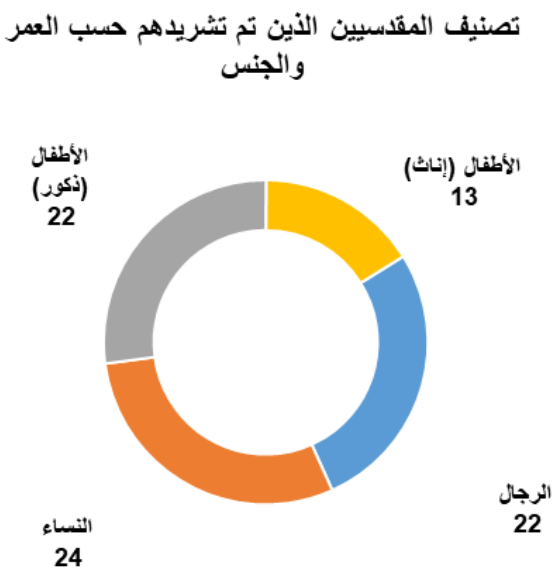

عمليات الهدم : شعفاط 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 33 | 40 | 649 |

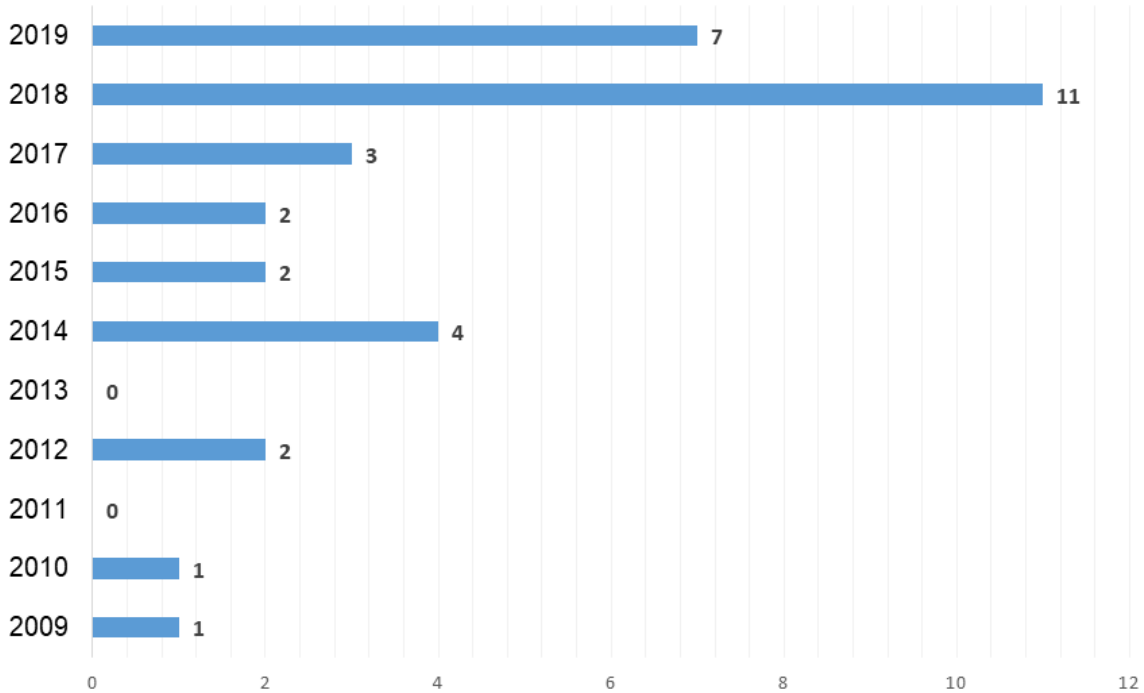


أشكال عمليات الهدم

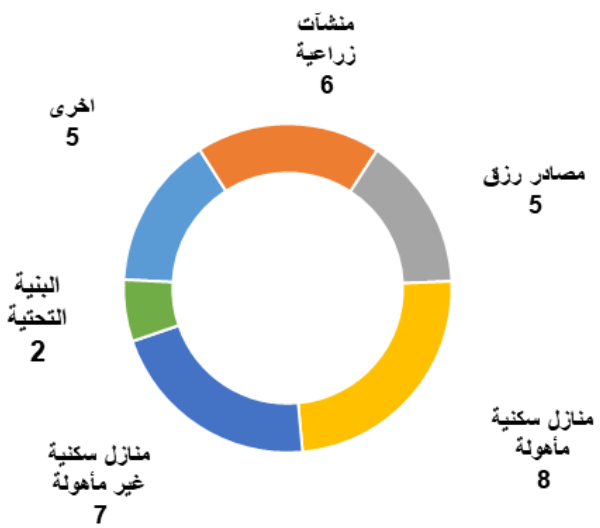


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

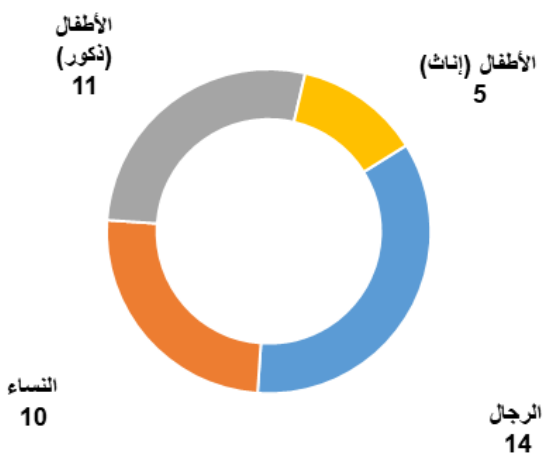

عمليات الهدم : مخيم شعفاط 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 24 | 13 | 256 |

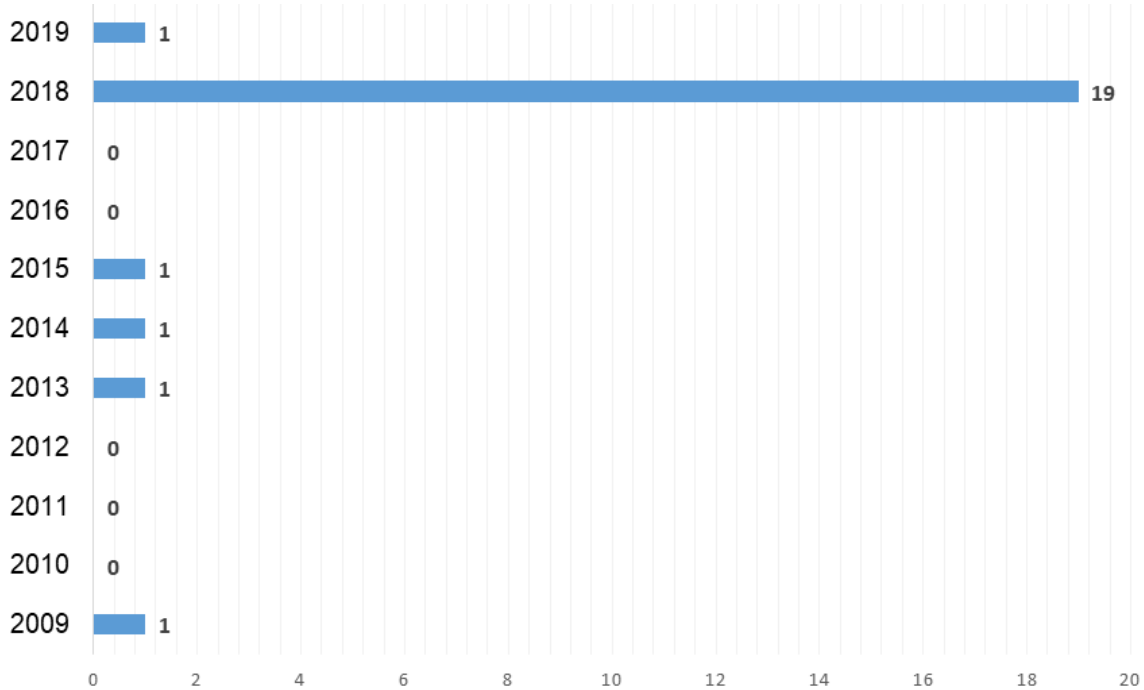


أشكال عمليات الهدم

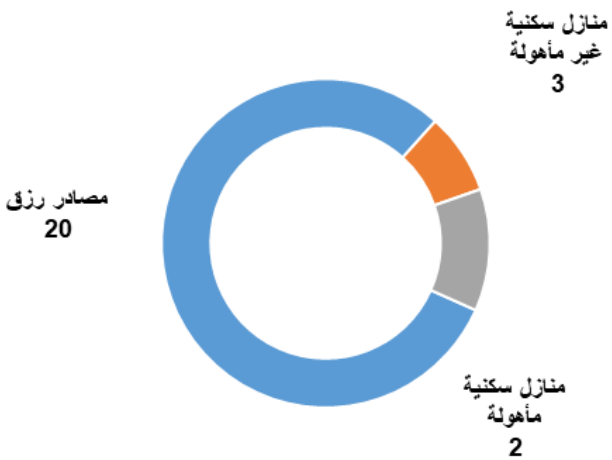


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

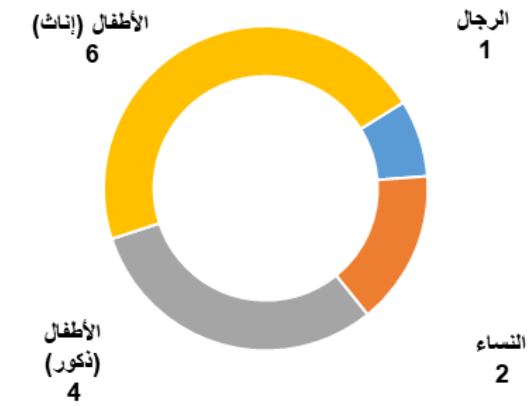

عمليات الهدم : شيخ جرّاح 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 18 | 27 | 57 |

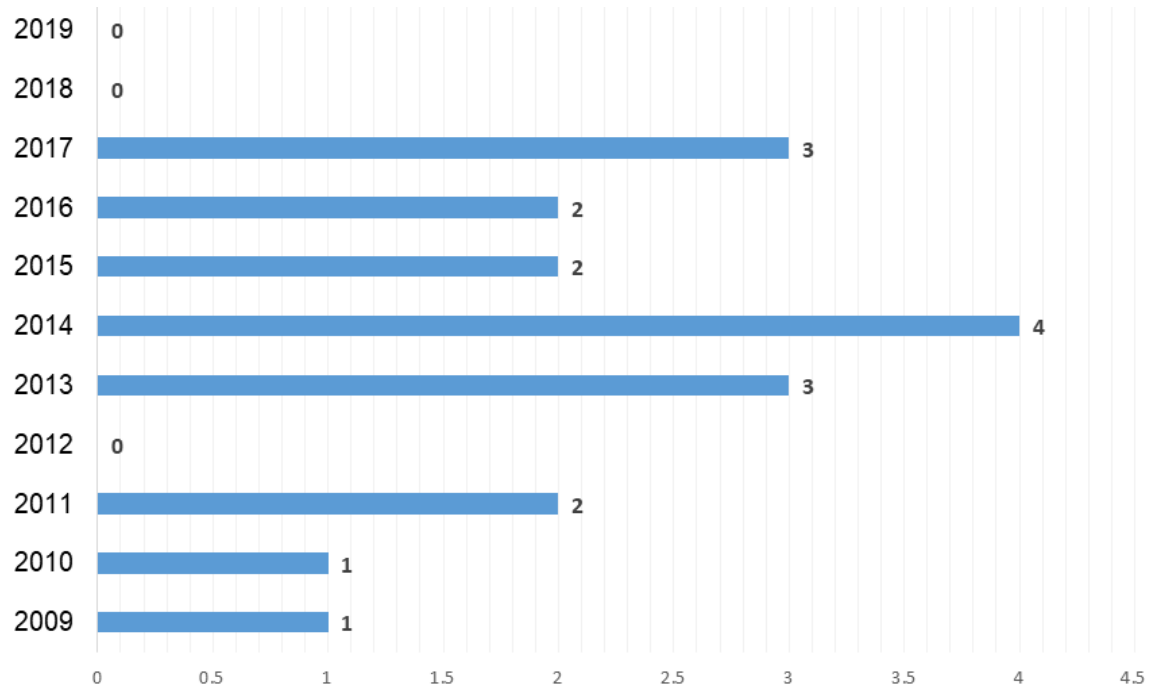


أشكال عمليات الهدم

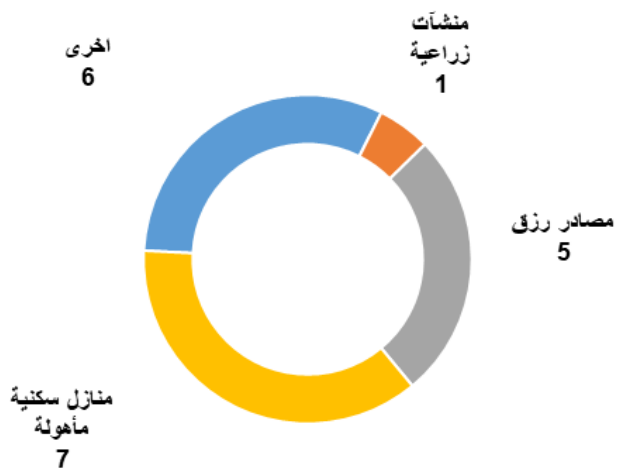


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

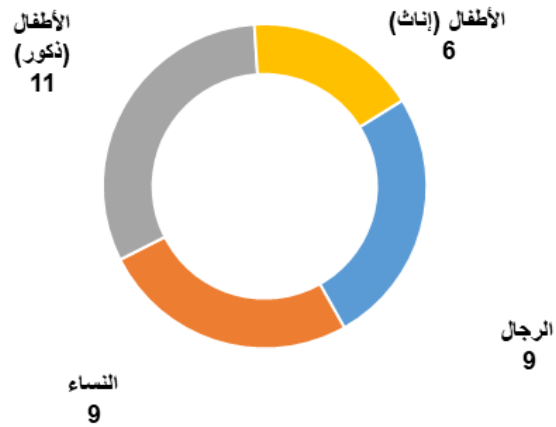

عمليات الهدم : واد الجوز 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 32 | 51 | 165 |

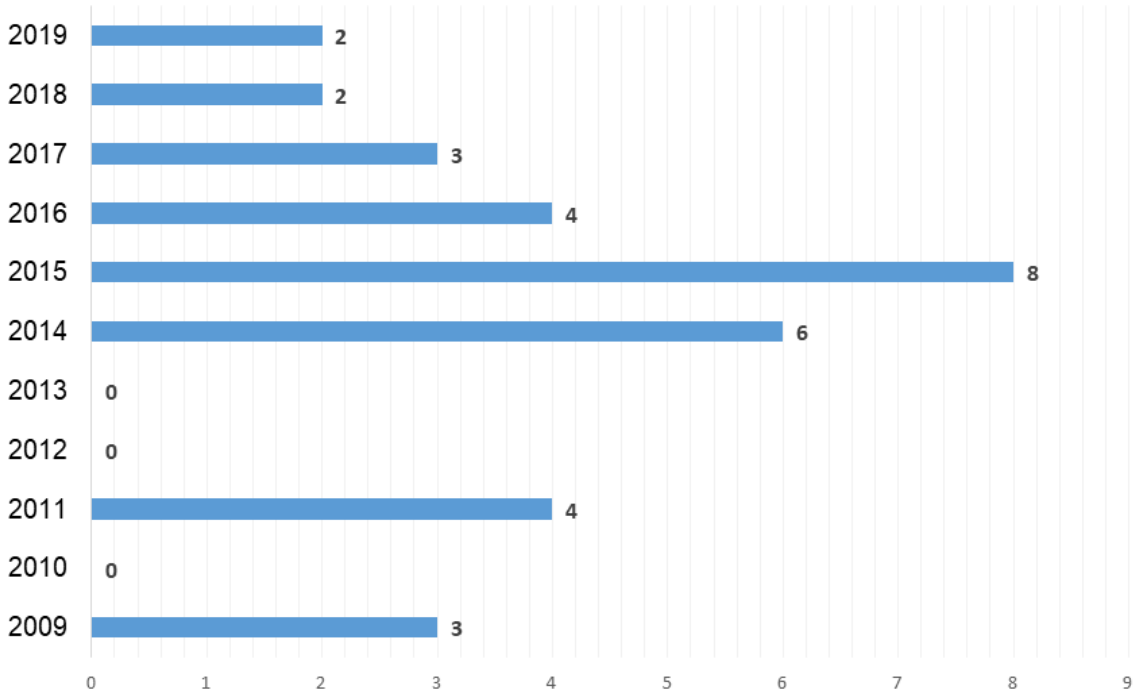


أشكال عمليات الهدم

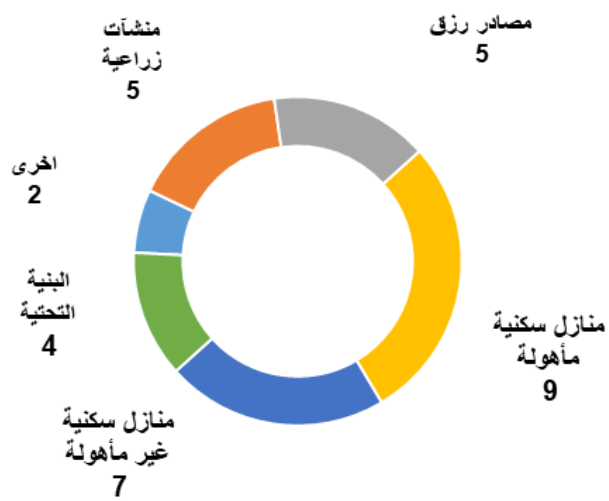


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

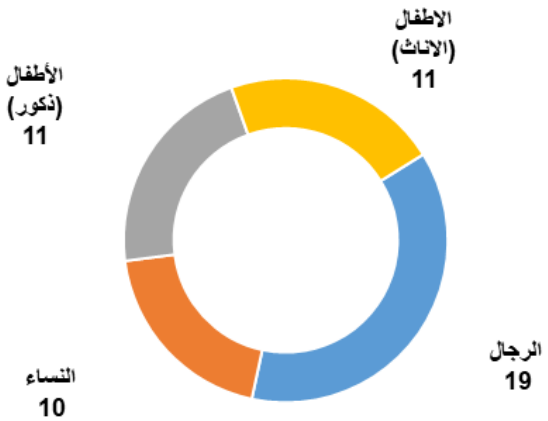

عمليات الهدم : باب الساهرة 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 4 | 12 | 16 |

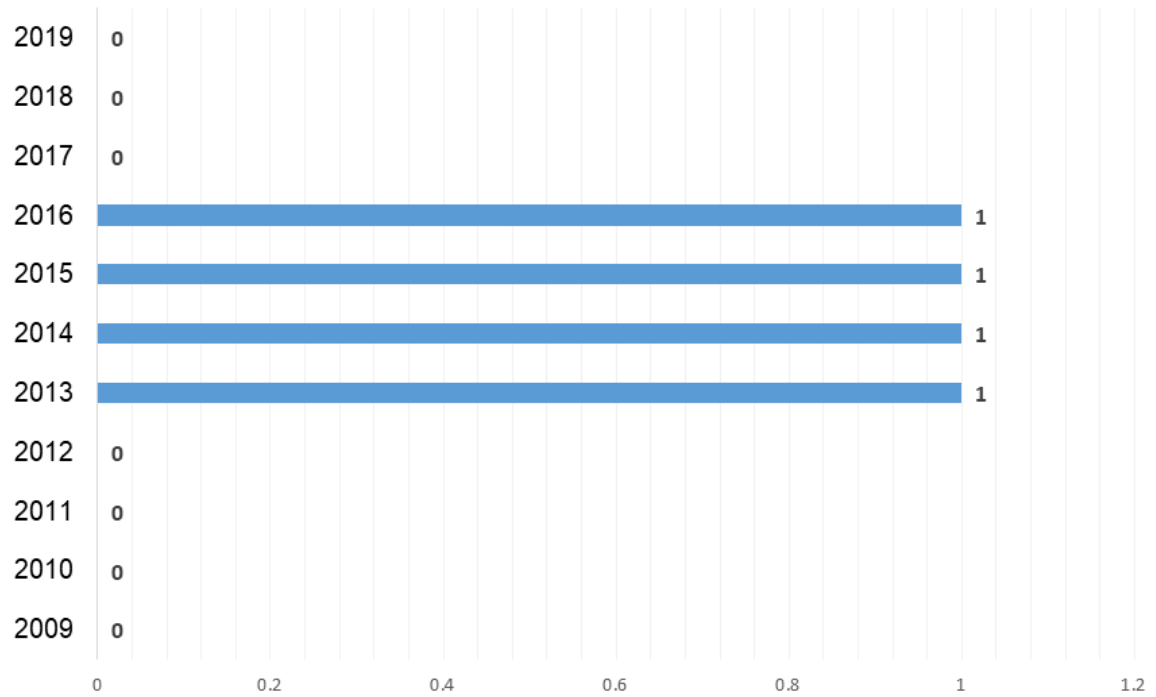


أشكال عمليات الهدم

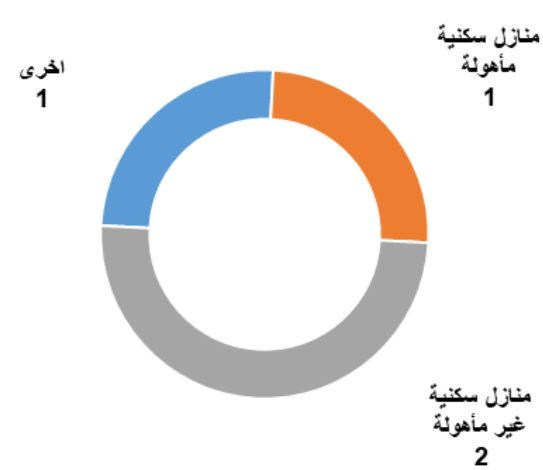


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

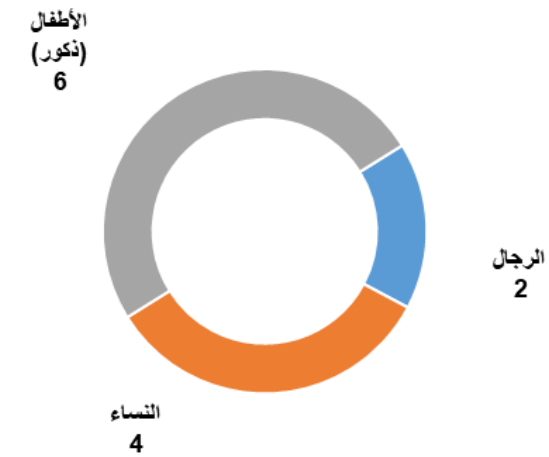

عمليات الهدم : الصوّانة 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 6 | 14 | 25 |

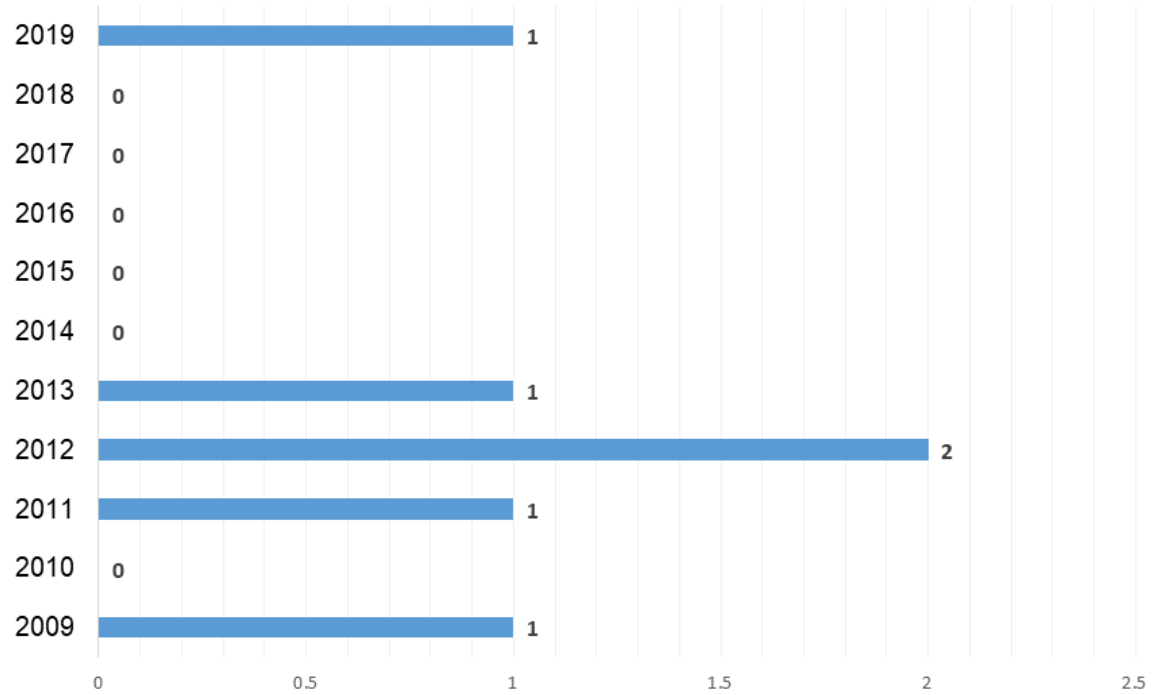


أشكال عمليات الهدم

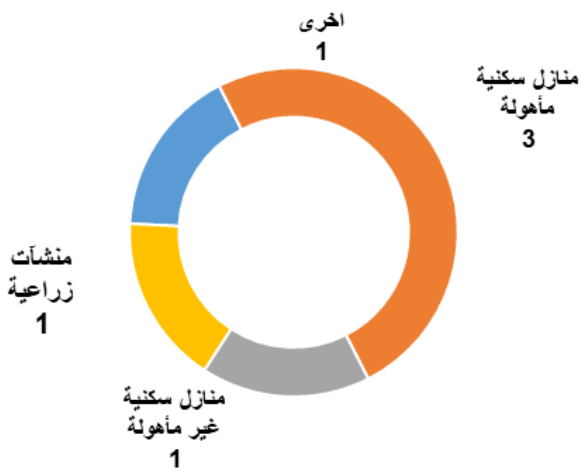


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

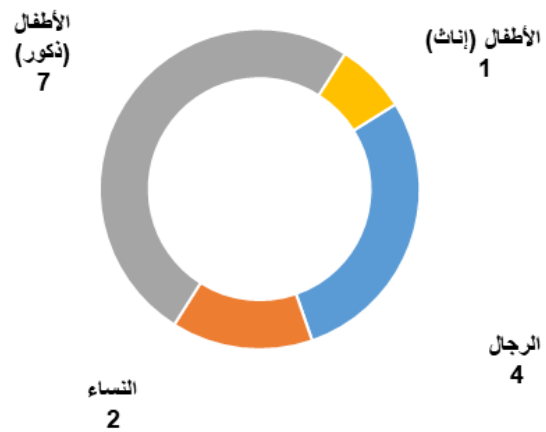

عمليات الهدم : الطور "جبل الزيتون" 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 98 | 170 | 461 |

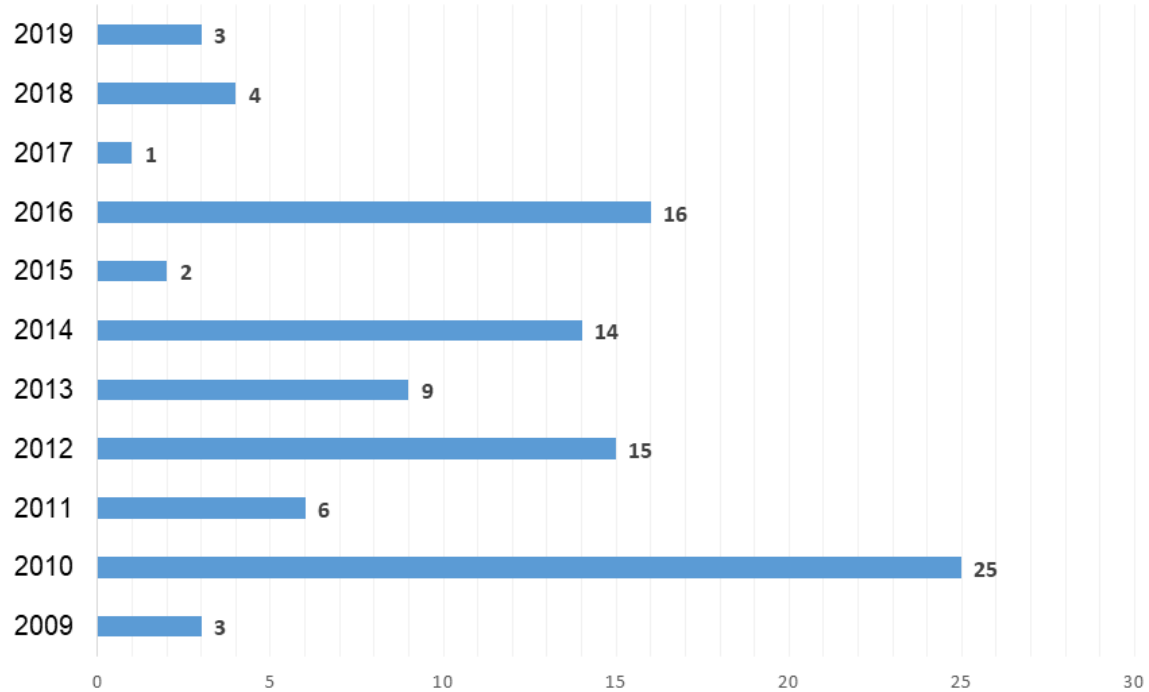


أشكال عمليات الهدم

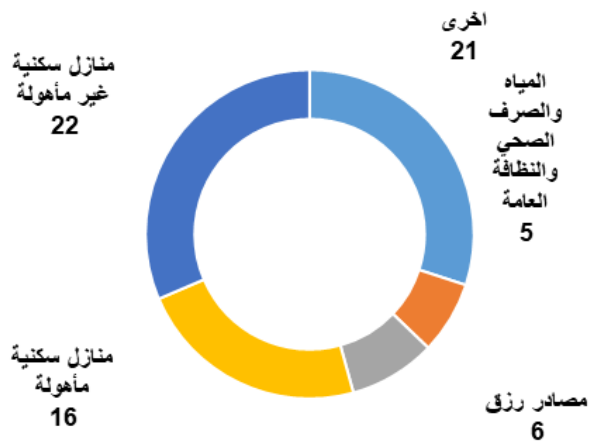


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

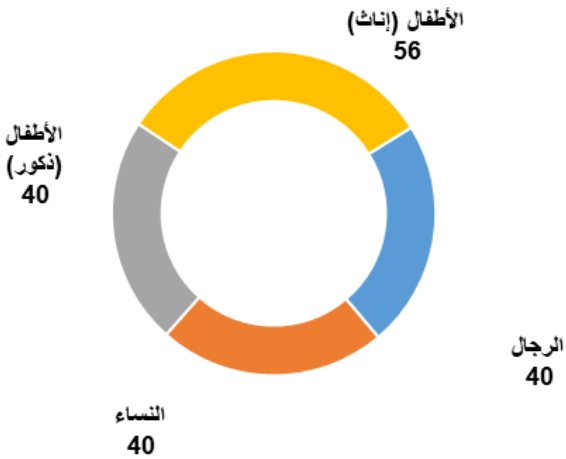

عمليات الهدم : راس العامود 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 41 | 98 | 234 |

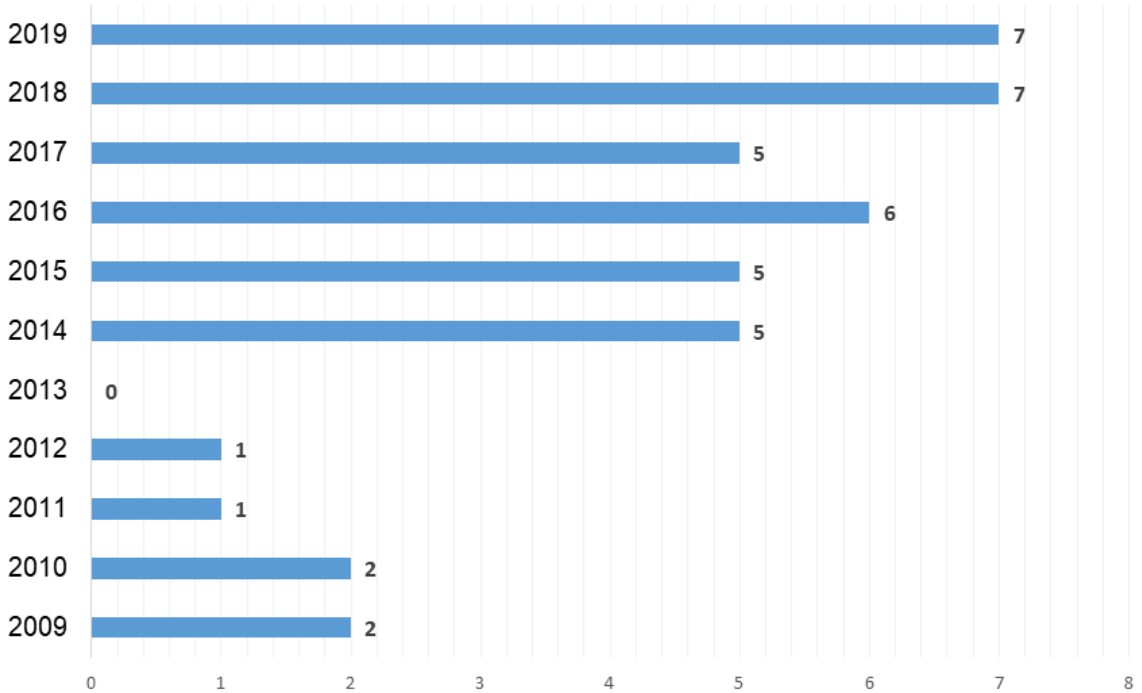


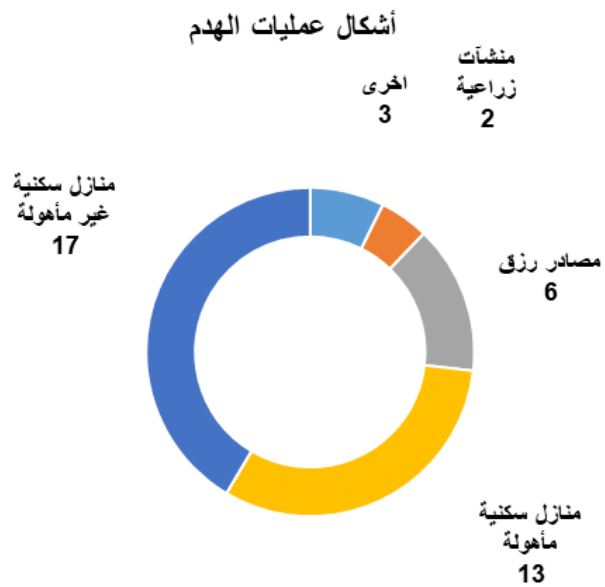


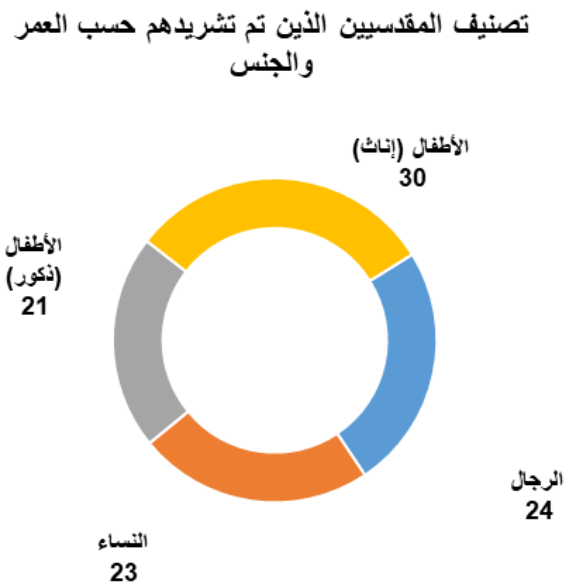

عمليات الهدم : سلوان 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 140 | 198 | 701 |

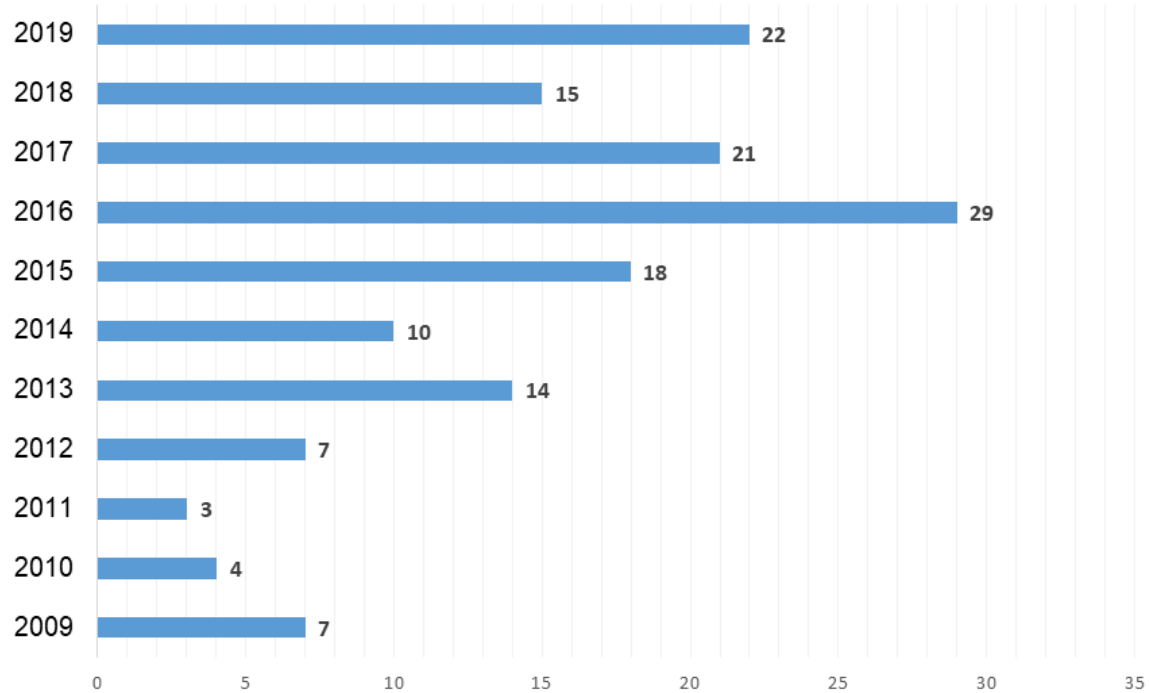


أشكال عمليات الهدم

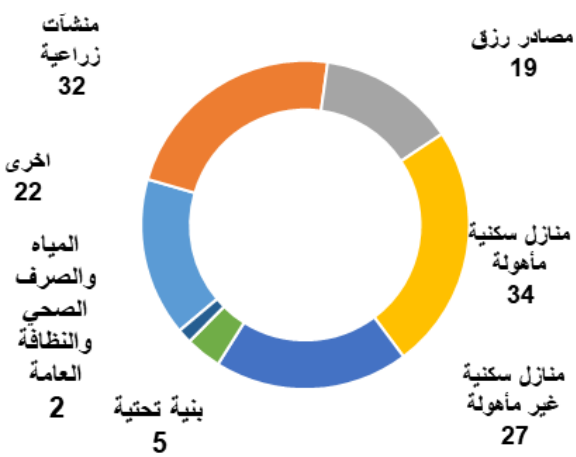


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

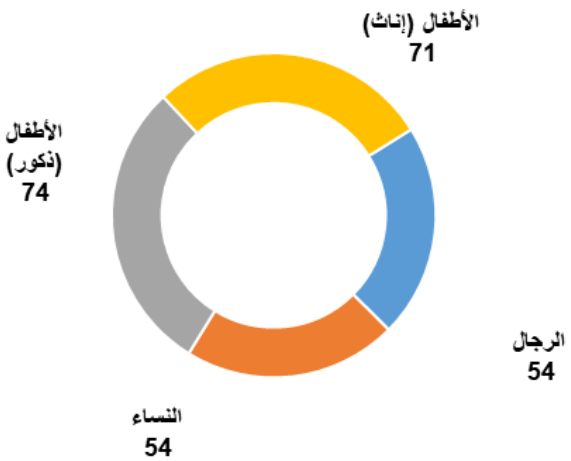

عمليات الهدم : الثوري 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 27 | 73 | 88 |

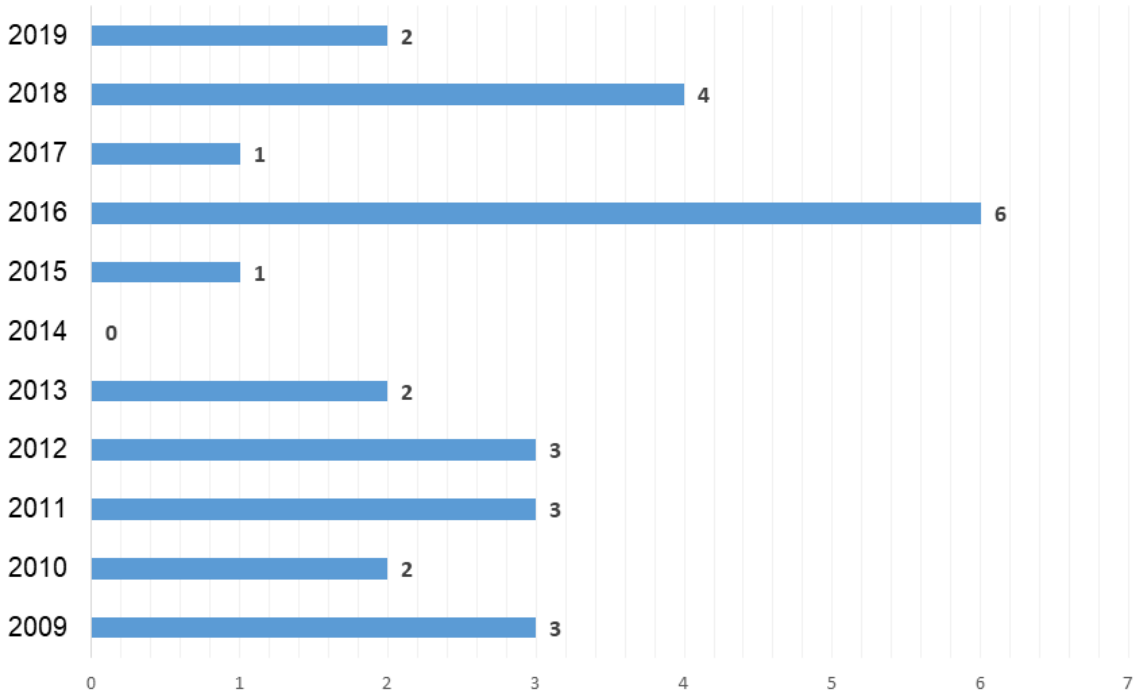


أشكال عمليات الهدم

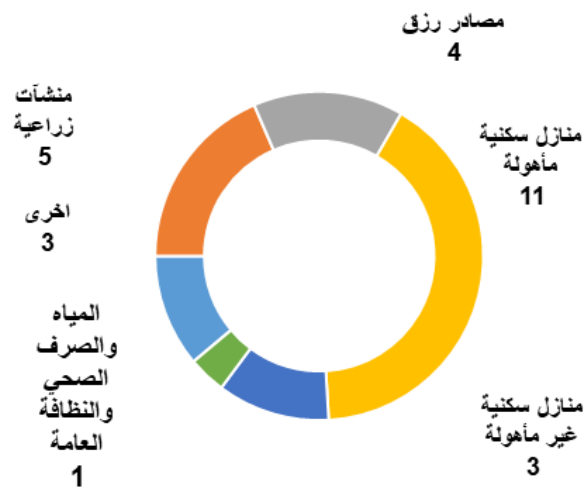


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

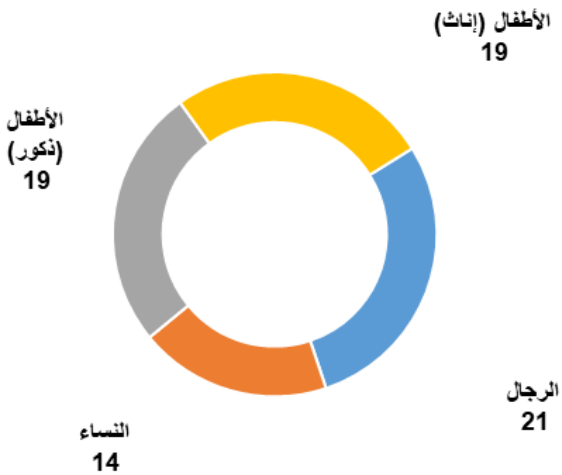

عمليات الهدم : جبل المكبر 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 194 | 379 | 764 |

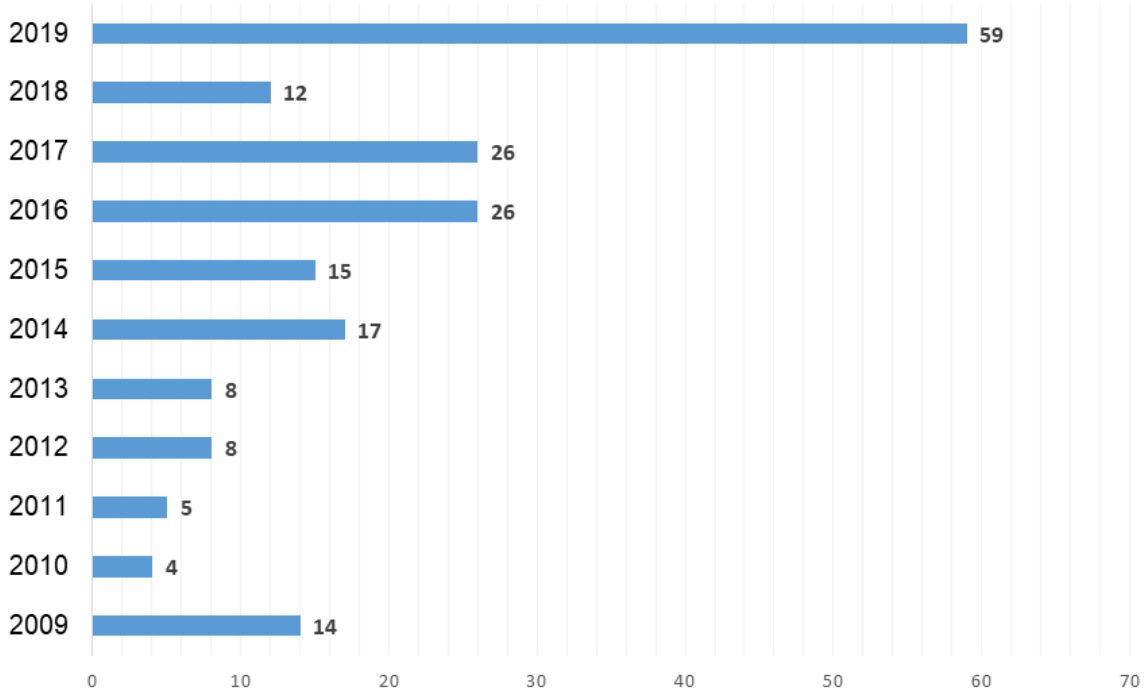


أشكال عمليات الهدم

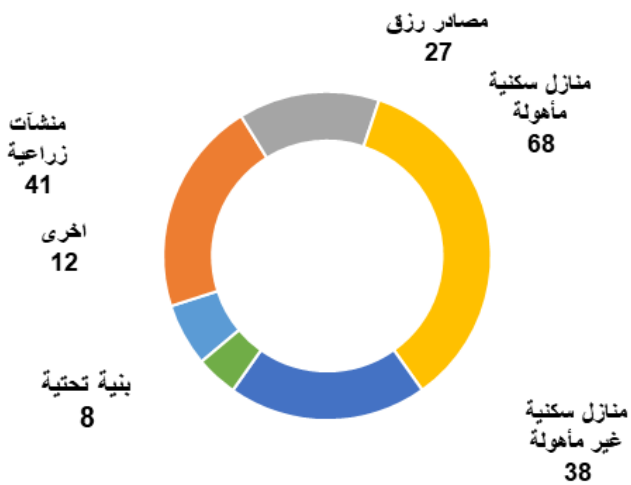


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

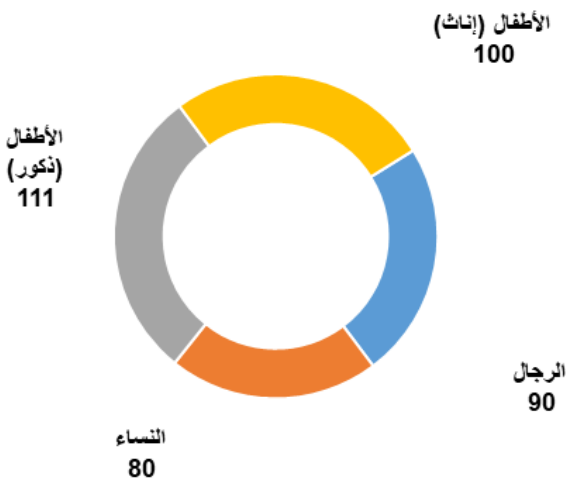

عمليات الهدم : بيت صفافا 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 33 | 18 | 242 |

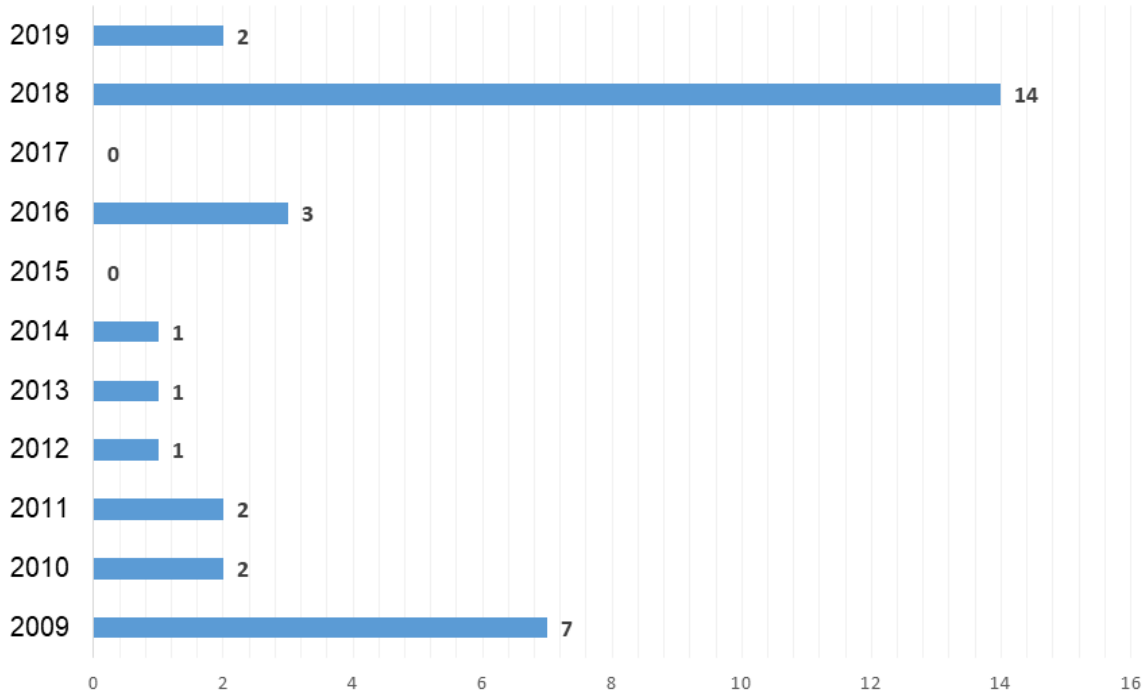


أشكال عمليات الهدم

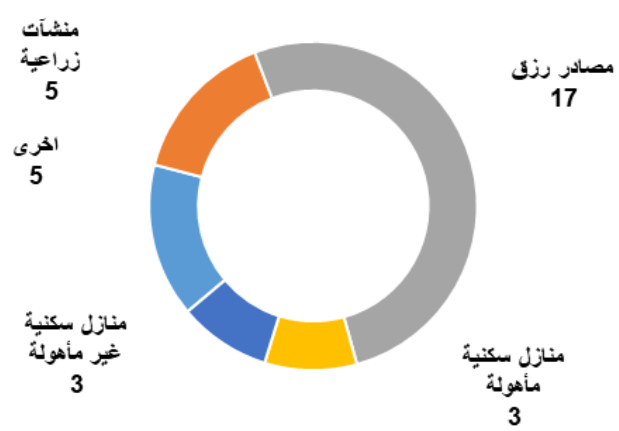


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

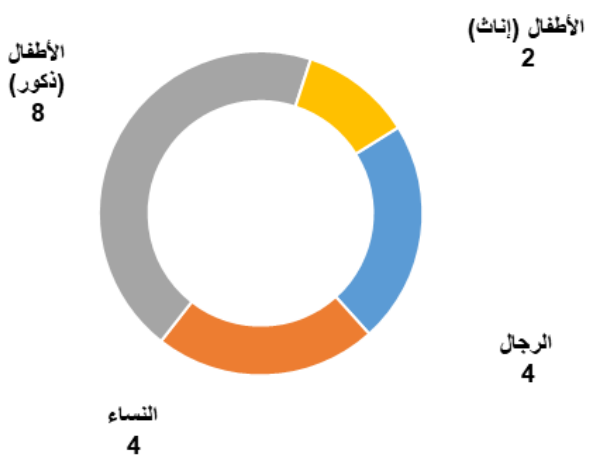

عمليات الهدم : صور باهر 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 67 | 176 | 227 |

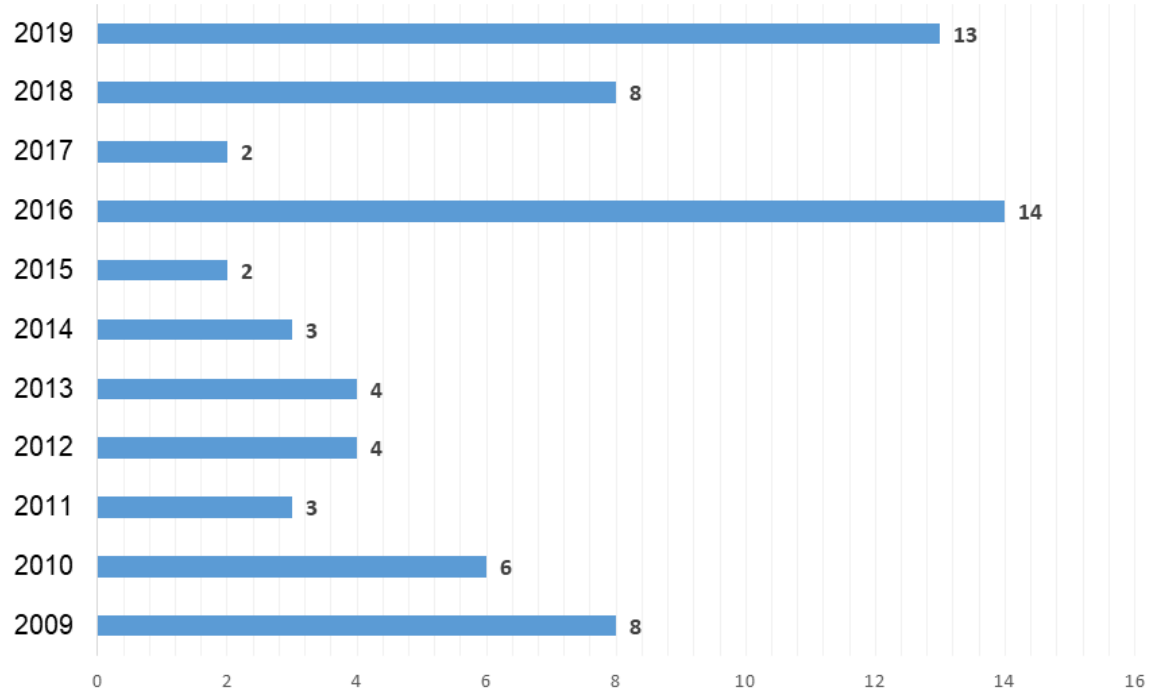


أشكال عمليات الهدم

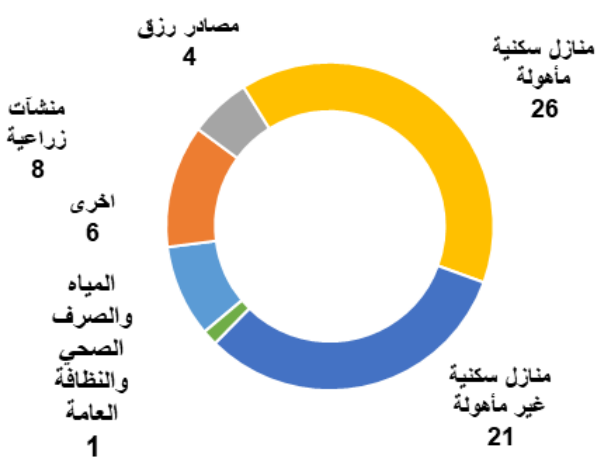


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

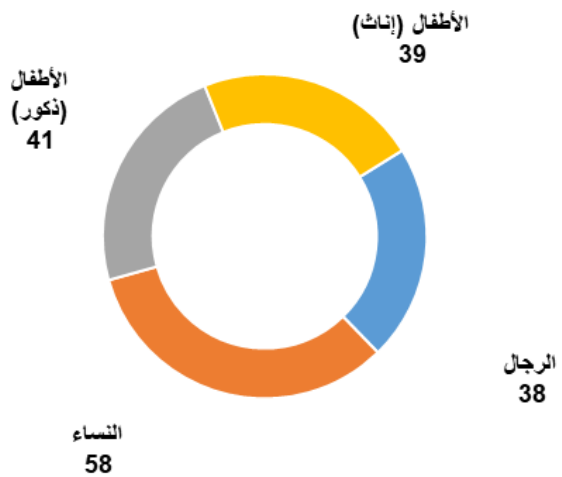

عمليات الهدم : أُم طوبا 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 13 | 4 | 52 |

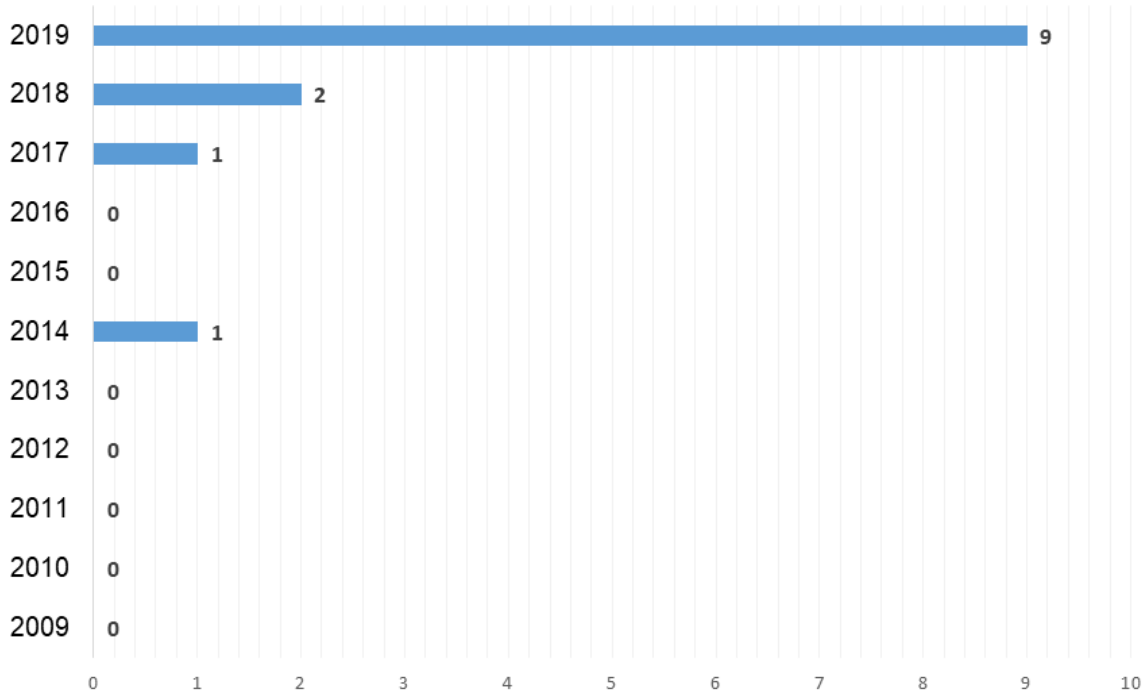


أشكال عمليات الهدم

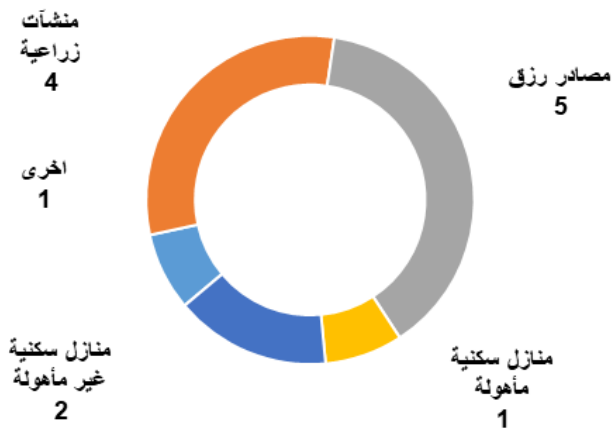


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس

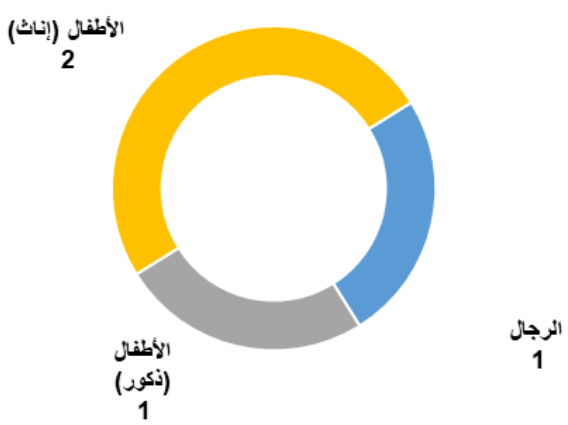

عمليات الهدم : كفر عقب 2009.01.01 – 2019.12.31

| عدد عمليات الهدم | عدد المشردين | عدد المتأثرين |
|---|---|---|
| 5 | 6 | 96 |

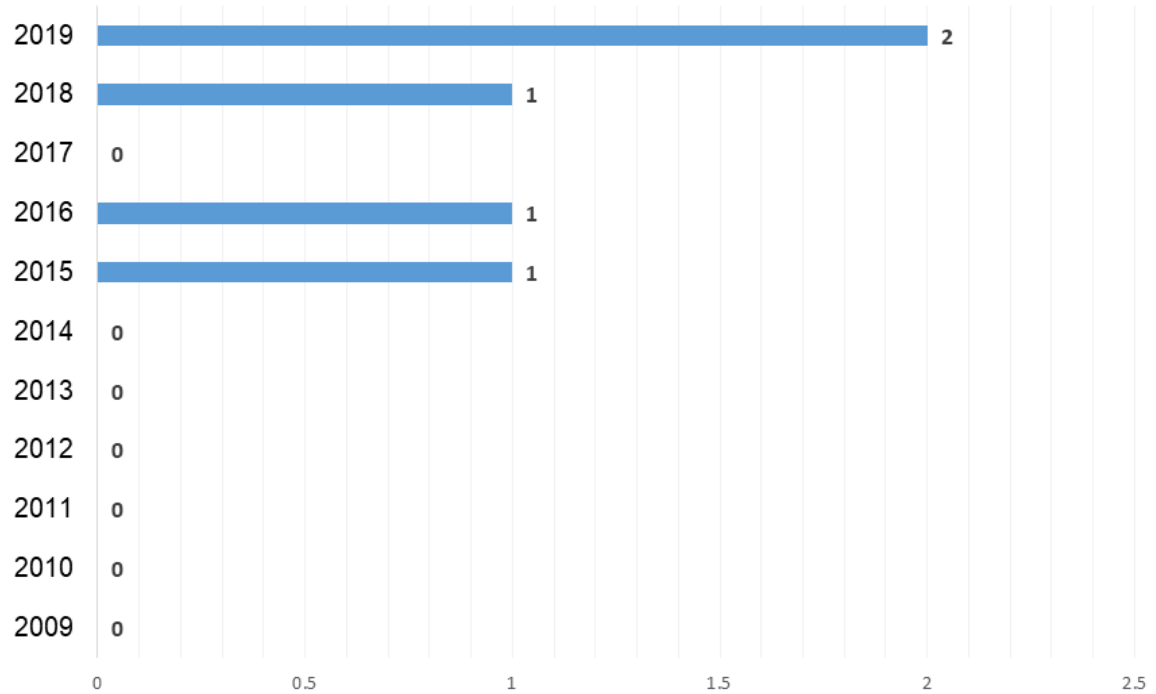


أشكال عمليات الهدم

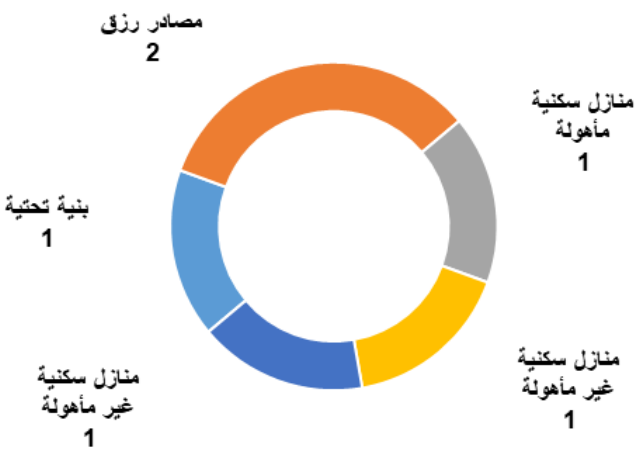


تصنيف المقدسيين الذين تم تشريدهم حسب العمر والجنس